Journal of Business and Environmental Sciences
Volume: 4(3), Page: 48-75
https://doi.org/10.21608/jcese.2025.342293.1096
ISSN: 2974-3117
E-ISSN: 2974-3125

Research article

External Audit Performance Strategies in Creating the Appropriate Legislative Climate to Attract Investments "Applied to the Automotive Industry Sector in Egypt "

Alsayid Khader Mohammed Mohammed Ismail

Economics teacher at the Gezira Higher Institute for Computer Science and Management Information Systems in Maadi, Cairo, Egypt; Sayed.keder83@gmail.com , dr.el-sayed.khedr@gi.edu.eg

Abstract: External audits are one of the most important pillars of the evaluation and auditing of activities and operations carried out within an institution or organization by an independent external party. The external audit aims to assess the extent to which the institution implements the specified standards and procedures followed, identify gaps and possible improvements, and provide recommendations to enhance performance and achieve continuous improvement. When it comes to the automotive industry, external audits can be of great importance in creating the appropriate legislative climate to attract investment projects. By conducting a comprehensive external audit of the company, the strengths and weaknesses in its operations and management can be identified, and the extent of compliance with industrial standards and local and international legislation can be assessed. The Egyptian state's interest in formulating a new strategy to create an attractive climate for the automotive industry is a step in the right direction, given the manufacturing sector's need for general policies that guide and motivate it, enhance its profitability for investors, and encourage them to move towards it instead of other sectors that are more profitable for them. Despite this, the announced plans raise some questions about the extent of their success in achieving their ambitious goals within the allocated time frames. These questions are related to relying on local demand as a driver of the boom in the automotive industry, as external audit performance strategies are a powerful tool for stimulating economic development and attracting investments, especially in vital sectors such as the automotive industry. In the context of the Egyptian experience, the most important results of implementing these strategies can be summarized in creating the appropriate legislative climate to attract investments in the automotive sector, including the transparency of legislation, as external audit contributes to revealing gaps and shortcomings in existing legislation, which enhances transparency and reduces the risks facing investors, and reducing bureaucracy, as audits reveal complex and bureaucratic procedures that hinder investment, which leads to simplifying and accelerating procedures.

Keywords: External Audit; Performance Strategies; Investments; Industry

APA Citation: Ismail, A.K.M.M. (2025). External audit performance strategies in creating the appropriate legislative climate to attract investments "Applied to the automotive industry sector in Egypt ", Journal of Business and Environmental Sciences, 4(3), 48-75.

Received: 6 December 2024; **Revised**: 21 January 2025; **Accepted:** 2 February 2025; **Online:** 14 March 2025
The Scientific Association for Studies and Applied Research (SASAR)
https://jcese.journals.ekb.eg/

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.

استراتيجيات أداء المراجعة الخارجية فى تهيئة المناخ التشريعى المناسب لجذب الاستثمارات "بالتطبيق على قطاع صناعة السيارات فى مصر"

السيد خضر محمد محمد إسماعيل
مدرس الاقتصاد بمعهد الجزيرة العالى للحاسب الآلى ونظم المعلومات الإدراية بالمقطم- القاهرة- مصر

الملخص:

عمليات المراجعة الخارجية أحد أهم ركائز عمليات تقييم وتدقيق الأنشطة والعمليات التي تتم داخل مؤسسة أو منظمة من قبل جهة خارجية مستقلة تهدف المراجعة الخارجية إلى تقييم مدى تنفيذ المؤسسة للمعايير المحددة والإجراءات المتبعة، وتحديد الثغرات والتحسينات الممكنة، وتقديم توصيات لتعزيز الأداء وتحقيق التحسين المستمر،عندما يتعلق الأمر بصناعة السيارات، يمكن أن تكون المراجعة الخارجية ذات أهمية كبيرة في تهيئة المناخ التشريعي المناسب لجذب المشروعات الاستثمارية، فمن خلال إجراء مراجعة خارجية شاملة للشركة، يمكن تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في عملياتها وإدارتها، وتقييم مدى الامتثال للمعايير الصناعية والتشريعات المحلية والدولية.

يعد اهتمام الدولة المصرية بصياغة استراتيجية جديدة لتهيئة المناخ الجاذب لصناعة السيارات خطوة في الاتجاه الصحيح، نظراً لحاجة قطاع التصنيع إلى سياسات عامة توجهه وتحفزه، وتعزز ربحيته للمستثمرين، وتشجعهم على الاتجاه إليه عوضاً عن قطاعات أخرى أكثر ربحية لهم،وعلى الرغم من ذلك تثير الخطط المعلنة بعض التساؤلات عن مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الطموحة في الأطرالزمنية المرصودة، وهى تساؤلات ترتبط بالاعتماد على الطلب المحلي كمحرك للطفرة في صناعة السيارات، حيث تعتبر استراتيجيات أداء المراجعة الخارجية أداة قوية لتحفيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات، لا سيما في قطاعات حيوية مثل صناعة السيارات ،وفي سياق التجربة المصرية، يمكن تلخيص أهم النتائج المترتبة عن تطبيق هذه الاستراتيجيات في تهيئة المناخ التشريعي المناسب لجذب الاستثمارات في قطاع السيارات منها شفافية التشريعات حيث تساهم المراجعة الخارجية في الكشف عن الثغرات والقصورفي التشريعات القائمة،مما يعززالشفافية ويقلل من المخاطرالتي تواجه المستثمرين،تقليل البيروقراطية حيث تكشف المراجعات عن الإجراءات المعقدة والبيروقراطية التي تعيق الاستثمار، مما يدفع نحو تبسيط الإجراءات وتسريعها.
الكلمات المفتاحية: استراتيجيات ، أداء المراجعة الخارجية ، المناخ التشريعى ، الاستثمارات ، صناعة السيارات

المقدمة

تمتع المراجعة الخارجية بخاصية الإفصاح والشفافية يتطلب فرض أدوات رقابية على عمل النظام المحاسبي، وهذا ما توفره مختلف أعمال المراجعة الخارجية حتى تحاول أن تقدم ضماناً أكبر لجودة مخرجات النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية، وهذا في ظل تمتع المراجع الخارجي بصفات ذاتية وموضوعية كالاستقلالية والحيادية في الرأي ، والتي تساهم في حسن أدائه لمهامه ومساعده المستثمرين على اتخاذ القرارات الاقتصادية .

ونظرًا لأهمية تلك الأدوات التى تعتبر أداة فعالة ومرتكزاً أساسياً في اتخاذ القرارات خصوصا في اتخاذ القرارات الإدارية التي يحيطها درجة كبيرة من عدم التأكد، فقد تولد لدى الباحث فكرة البحث التي ستقوم فيها بالتطرق إلى موضوع اتخاذ القرارات في ظل ظروف عدم التأكد الخالص، ومساعدة الإدارة على استخدام معايير معينة تمكنها من اتخاذ القرارات الأكثر رشداً ضمن إمكانياتها المتاحة، وذلك بتطبيق البحث على شركات صناعة السيارات .

في ظل المتغيرات والأحداث والاختلالات العالمية والاقتصادية أصبحت مهنة المراجعة تكتسي أهمية كبيرة وتلعب دوراً استراتيجيا في إضفاء الثقة والموثوقية على التقارير والقوائم المالية التي تنتجها المؤسسات من نظم معلومات، وعليه على المراجع القيام بتخطيط عملية المراجعة وتنفيذ إجراءاتها وتقويم نتائجها بطريقة سليمة بما يكفل له استخلاص نتائج ذات ثقة ومصداقية، بما يمكنه أن يكون على أساسها رأيه الفني المحايد بشأن القوائم المالية.

تُعد تهيئة المناخ الاستثماري في مصر واحداً من أهم المكاسب التي شهدتها فترة الإصلاح الاقتصادي منذ بدء التطبيق وحتى

الآن نظراً لأهمية هذا المناخ لجذب الاستثمارات وتشجيع أصحاب الأعمال على ضخ استثمارات جديدة، ورفع معدلات التشغيل وتوفير فرص العمل، وبالتالي تحقيق معدلات النمو المستهدفة، وجاءت التعديلات التشريعية في مقدمة جهود تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة، وفتح الباب أمام القطاع الخاص المصري والأجنبي للمساهمة في زيادة معدلات التشغيل، والنمو، وتوفير فرص العمل للشباب،ومنذ بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي حرصت الدولة المصرية على توفير بيئة تشريعية داعمة للاستثمار من خلال إصلاح شامل لكافة القوانين المؤثرة على مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في مصر، كما مرت البيئة التشريعية بمراحل مختلفة تهدف إلى تشجيع وجذب المزيد من الاستثمار في مصر، ومن أبرزها قانون الاستثمار الذي يسعى إلى توفير الحوافز،وتحقيق الحوكمة وتسهيل التجارة عبر الحدود، وتوفير الضمانات التي تحمى من القرارات التعسفية، ويأتي بأدوات وإجراءات تنظيمية لتسهيل عملية الاستثمار وبدء مزاولة النشاط، هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من القوانين المكملة لهذا القانون المتعلقة بكافة المجالات والقطاعات الاقتصادية، حيث وشهد الإصلاح التشريعي في مصر أيضاً تعديلات على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد، والتي تُصنف على أنها الأكبرمنذ تدشين هذا القانون عام 1981، وتهدف إلى تعزيز حوكمة الشركات والإفصاحات المرتبطة بها، وتحسين مركز مصر في التقارير الدولية ذات الارتباط بمناخ الاستثمار، مثل تقرير التنافسية العالمي الذي يُصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وهو ما كان يتطلب تعديلات بقانون الشركات الحالي لمواكبة التطورات في العملية الاستثمارية عالمياً، وقد فعلت التعديلات آليات عمل شركات الشخص الواحد والشركات ذات المسئولية المحدودة، وتنظيم عمليات إصدار أسهم الشركات وقيدها بالحفظ المركزي مع إضافة جواز استخدام أسهم الإصدار الممتازة ولو لم ينص على ذلك ابتداء بنظام الشركة مع وضع ضوابط إصدارها حماية لباقي المساهمين.

أولا : مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث باستراتيجيات المراجعة الخارجية وأثرها في عملية تهيئة المناخ التشريعى المناسب لجذب الاستثمارات المختلفة فى مصر سواء المحلية أوالأجنبية يمكن أن تتنوع وتشمل عدة جوانب،لحل هذه المشكلات ويمكن اتخاذ عدة إجراءات،مثل تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية،وتحسين وضوح السياسات واللوائح، وتعزيزمستوى الشفافية والمساءلة، وتبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيف عملية البيروقراطية، وتوفير الحوافز التشجيعية والتحفيزية الملائمة لجذب للاستثمارات، بالإضافة إلى ذلك يمكن تعزيزالتواصل والتعاون مع المستثمرين والاستماع إلى احتياجاتهم ومشاكلهم،واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات وتحسين البيئة التشريعية للاستثمار، وتنحصر مشكلة البحث فى الإجابة على التساؤل الرئيسى التالى :

ما استراتيجيات عمليات المراجعة الخارجية فى تهيئة المناخ التشريعى المناسب لجذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية بالتطبيق على قطاع صناعة السيارات فى مصر؟

ثانياً: تساؤلات البحث

إن السؤال الرئيسى السابق يقودنا إلى الأسئلة الفرعية الأتية :

1- ما المعايير التي تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات في ظل ظروف عدم التأكد؟

2- ما طبيعة العلاقة بين جودة البيانات الناتجة عن عمليات المراجعة الخارجية والظروف والمتغيرات المحيطة بعملية اتخاذ القرارات فى قطاع شركات صناعة السيارات فى مصر؟

3- هل تتوافر الخصائص المطلوبة في البيانات والمعلومات التي يتم إخراجها من عملية المراجعة الخارجية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية فى شركات السيارات فى مصر ؟

4- ما استراتيجيات توطين صناعة السيارات فى مصر؟

6- هل البيانات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية كافية لاتخاذ قرار الاستثمار؟

7- هل يستخدم المستثمر البيانات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار؟

8- هل تساهم المراجعة الخارجية في تحسين ملائمة وموثوقية المعلومة والبيانات المفيدة للمستثمرين ؟

9- هل هناك علاقة بين استراتيجيات المراجعة الخارجية وتوطين صناعة السيارات فى مصر؟

ثالثاً: أهمية البحث

تعتبر استراتيجيات المراجعة الخارجية أداة أساسية لتهيئة مناخ جاذب للاستثمارات في قطاع صناعة السيارات، فهي لها دورًا حاسمًا في تحليل نقاط القوة والضعف في البيئة الاستثمارية، وتحديد الفرص والتحديات التي تواجه القطاع،وبالتالي وضع خطط عمل فعالة لجذب الاستثمارات وتعزيز تنافسية الصناعة،وتكمن أهمية البحث فى كونه يتمثل فى أهمية استراتيجيات المراجعة الخارجية في تهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات فى قطاع صناعة السيارات وذلك لعدة أسباب:

1.تحديد نقاط القوة والضعف حيث تساعد المراجعة الخارجية على تحديد نقاط القوة والضعف في البيئة الاستثمارية، مثل البنية التحتية، القوى العاملة المدربة، السياسات الحكومية، التشريعات، الحوافز، وغيرها.

2. تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع، مثل التوسع في إنتاج أنواع معينة من السيارات، أو تطوير صناعات مكونات السيارات.

3. تحديد التحديات التي تواجه القطاع، مثل نقص المكونات المحلية، ارتفاع تكاليف الطاقة، المنافسة الشديدة، أيضا تساعد في وضع خطط عمل واضحة المعالم لمعالجة التحديات وتحقيق الفرص، وبالتالي جذب الاستثمارات.

4. تحسين صورة الدولة حيث تساهم المراجعة الخارجية في تحسين صورة الدولة كوجهة جاذبة للاستثمارات في قطاع صناعة السيارات،تساعد في جذب المستثمرين من خلال تقديم معلومات دقيقة وشاملة عن البيئة الاستثمارية في القطاع.

5. تطوير السياسات الحكومية لدعم قطاع صناعة السيارات، مثل تقديم حوافز مالية، وتبسيط الإجراءات، وتوفيرالأراضي الصناعية.

6. تعزيز التعاون الدولي في مجال صناعة السيارات، من خلال إبرام اتفاقيات تجارة حرة، وتبادل الخبرات.

7. تعزيز الشفافية والثقة لدى المستثمرون يبحثون عن بيئة استثمارية شفافة وموثوقة عندما يتم إجراء مراجعة خارجية مستقلة للشركة، تتم تقييم العمليات والنتائج والتزامها بالمعايير والتشريعات، هذا يعزز الشفافية ويخلق ثقة لدى المستثمرين، مما يزيد من جاذبية البيئة الاستثمارية.

8. التوافق مع المعايير الدولية حيث أن المستثمرون الأجانب غالبًا ما يبحثون عن الشركات التي تلتزم بالمعايير الدولية في مجالات مثل الجودة والسلامة والبيئة وحقوق العمال،إجراء المراجعة الخارجية يساعد الشركة في تحديد مدى الامتثال لهذه المعايير وتحسين أنظمتها وعملياتها وسياساتها بما يتوافق معها.

9. توفير معلومات للمستثمرين حيث يمكن استخدام تقارير المراجعة الخارجية كأداة تسويقية لجذب المستثمرين المحتملين، توفر هذه التقارير معلومات مفصلة وموثوقة عن أداء الشركة وامتثالها للمعايير والممارسات القياسية، وبذلك، تساعد في بناء الثقة وتعزيز جاذبية الشركة للاستثمار.

10. تحسين الإدارة والرقابة حيث أن المراجعة الخارجية تقدم نظرة مستقلة على العمليات والإجراءات الداخلية للشركة، وبناءً على نتائج المراجعة، يمكن تحسين نظام الرقابة وإدارة المخاطر وتعزيز الشفافية والمساءلة، هذا يشجع المستثمرين على الثقة في إدارة الشركة ويخلق بيئة جاذبة للاستثمار.

رابعاً: أهداف البحث

تهدف عمليات المراجعة الخارجية إلى تحقيق الامتثال والتحسين في البيئة التشريعية والإجرائية المناسبة لجذب الاستثمارات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين جودة البيانات المالية، وتعزيز المعاييرالدولية،وتوفير توصيات لتحسين جميع هذه الأهداف تساهم في خلق بيئة تشريعية وإجرائية تجذب الاستثمارات وتعزز الثقة لدى المستثمرين،حيث يهدف البحث إلى محاولة التعرف على ما يلي:

1. التعرف على تقييم الامتثال للتشريعات واللوائح وإلى التحقق من مدى امتثال الشركة للتشريعات واللوائح المحلية والدولية، يتضمن ذلك التأكد من التزام الشركة بالقوانين الضريبية والقوانين البيئية وقوانين حماية المستهلك وحقوق العمال وغيرها من التشريعات الأخرى ذات الصلة، مع التزام الشركة بالتشريعات يساهم في خلق بيئة تشريعية مواتية للاستثمار.

2.مدى الكشف عن كيفية تحسين الشفافية والمساءلة المراجعة الخارجية تساهم في تحسين مستوى الشفافية والمساءلة في البيئة التشريعية والإجرائية، من خلال تقييم العمليات والنتائج والتزام الشركة بالمعايير واللوائح، يتم تعزيز مستوى الشفافية وتعزيز مساءلة الشركات تجاه المستثمرين والمجتمع.

3. التعرف على تحسين جودة البيانات المالية المراجعة الخارجية تهدف إلى التحقق من صحة وموثوقية البيانات المالية للشركة، هذا

يعزز ثقة المستثمرين في المعلومات المالية ويخلق بيئة تشريعية تشجع على الاستثمارات.

4. الكشف عن مدى تعزيز المعايير الدولية حيث تساهم في تعزيز المعايير الدولية في البيئة التشريعية والإجرائية،عندما يتم تطبيق معايير المراجعة الدولية، يتم تحسين جودة العمليات والتقارير والمعلومات المالية، وبالتالي يتم تعزيز جاذبية البيئة للاستثمارات الأجنبية.

5. توفير توصيات للتحسين على تحليل النتائج وتقديم توصيات لتحسين العمليات والنظم والسياسات، تنفيذ هذه التوصيات يساهم في تطوير البيئة التشريعية والإجرائية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات.

6. يسهم هذا البحث إلى تطوير إدارة شركات صناعة السيارات وعملية اتخاذ القرارات فيها على أسس علمية وعملية لأداء واجباتها بكفاءة وفاعلية وتحقيق أهدافها المنشودة.

تحديد مدى استخدام المستثمر للبيانات المحاسبية السليمة الناتجة من عملية المراجعة الخارجية عند اتخاذ قرار الاستثمار.

8.الخروج بنتائج وتوصيات قد تسهم فى زيادة الاستثمارات فى قطاع صناعة السيارات فى مصر من خلال وضع الأساليب والطرق الهامه من خلال توفير البيانات المحاسبية التى تساعد فى اتخاذ القرارات الإدارية بما يسهم إيجاباً بالنهوض بشركات صناعة السيارات ومدى جذب مزيد من الاستثمارات .

10. إبراز أهمية المراجعة الخارجية والدور الذي يقوم به المراجع الخارجي، في النهوض بجودة المعلومة المحاسبية وكذلك زيادة تدعيم الثقة لدى المستثمرين فى المعلومات لدى شركات قطاع صناعة السيارات .

خامساً : فروض البحث

ومن أجل تحقيق أهداف البحث يمكن أن نتناول الفرضيات الأتية :

1- اتساع البيانات المحاسبية بين متخذي القرارات على تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بعملية اتخاذ القرارات.

2- توافر الخصائص المطلوبة في المراجعة الخارجية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية في ظل ظروف عدم التأكد في شركات صناعة السيارات.

3- توجدعلاقة ذو دالة إحصائية بين استراتيجيات المراجعة الخاجية وتوطين صناعة السيارات فى مصر.

4- تساهم المراجعة الخارجية في تحسين ملائمة وموثوقية المعلومة المحاسبية، وبالتالى تخطيط عملية المراجعة تؤثر على جودة القوائم المالية.

5- توجدعلاقة إيجابية بين البيئة والمناخ التشريعى لجذب الاستثمارات لتوطين صناعية السيارات.

سادساً: حدود البحث

يقتصرهذا البحث على إجراء دراسة ميدانية للاستفادة من استراتيجيات عمليات المراجعة الخارجية فى تهيئة المناخ التشريعى لجذب مزيد من الاستثمارات فى قطاع صناعة السيارات واختبار أثرها على تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات فى مصر من خلال استطلاع رأى عينة من الأكاديميين والمحللين الماليين،المراجعين الخارجين ،خبراء فى مجال تحليل البيانات الضخمة فى بيئة الأعمال المصرية، وخبراء وأساتذة الاقتصاد .

الحد المكانى : تم إجراء البحث على حالة مستوى شركات قطاع صناعة السيارات فى مصر .

الحد الزمانى : تم إجراء البحث خلال عام 2024.

سابعاً: أسباب اختيار الموضوع

من أهم الأسباب التي ساهمت في اختيارهذا الموضوع هي:

إن اعتماد المراجعة الخارجية الفعالة للنظام المعلوماتى، تجعله يولد معلومات ذات جودة مناسبة لعملية اتخاذ القرار والتى تساهم فى جذب مزيد من الاستثمارات فى قطاع صناعة السيارات .

الحاجة الماسة إلى دقة المعلومة والبيانات ذات الجودة العالية، وخاصة في ظل البيئة التشريعية والاقتصادية الحالية التى تنتهجا الدولة المصرية من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادى .

الدورالاستراتيجى للمراجعة الخارجية فى إنتاج البيانات الهامة للاستفادة منها فى عملية جذب المستثمرين لتوسيع قاعدة الاستثمارات فى قطاع صناعة السيارات .

الحاجة الماسة للمراجعة الخارجية من قبل المؤسسات الاقتصادية بعد الإصلاحات المنتهجة من طرف الدولة.

التقدم الكبير الذى شهدتة الدول المتقدمة فيما يخص مجال المراجعة الخارجية ومساهمتها الفعالة فى إعطاء الصورة الواقعية والصادقة عن حالة المؤسسات .

-أفاق توطين صناعة السيارات فى مصر فى ظل ما تقدمة الدولة المصرية من جهود لتوسيع صناعة السيارات فى مصر.

- الجهود المبذولة لدعم صناعة السيارات من خلال إزالة كافة العوائق والتحديات وإعطاء المزيد من الحوافز التشجيعية .

ثامناً: منهج البحث

تعتمد منهجية الدراسة على المنهج الاستقرائى من خلال استقصاء الدراسات السابقة والبحوث ذات الصلة بالبيانات الضخمة وتحليلاتها وجودة المراجعة الخارجية فى إصدار البيانات المحاسبية التى تساهم فى جذب مزيد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية،أيضا استخدام منهج المسح وأداته الاستبيان ،فإن المنهج المستخدم سيكون أيضا المنهج الوصفي التحليلى لسرد الحقائق المتعلقة بنشأة المراجعة وتطورها ومن خلال الاستعانة بالمصادر العلمية ذات العلاقة ، المراجع الخارجي وعملا بالأسس التي يرتكز عليها المنهج الوصفي التحليلي باستعراض ملخصات حول الدراسات السابقة في الموضوع ونحاول تقييمها بهدف إبراز موقع البحث منها المنهج الإحصائى لإجراء الدراسة الميدانية بهدف اختبارأثر تحليل المراجعة الخارجية فى تحسين جودة البيانات والمعلومات التى تفيد قطاع صناعة السيارات فى مصر وللوقوف على الواقع الحالي ،وكذلك استخدام بعض أدوات الإحصاء الكلاسيكى في التحليل بالاستعانة ببرامج التحليل الإحصائى (SPSS) .

تاسعاً: مجتمع البحث والعينة

يعني مجتمع البحث جميع المفردات التي تشترك معاً في صفة أساسية أو في بعض الخصائص المشتركة بحيث يمكننا القول أن جميع المفردات التي تشترك في هذه الخصائص تمثل مجتمعاً،ويتكون مجتمع البحث الحالي من الخبراء الماليين ،المراجعيين الخارجيين،الأكاديميين ،العاملين فى قطاع السيارات المصرية ،وقد اختارت الباحثة عينة مسحية من المتخصيين، وتكونت عينة الدراسة الحالية من (140) عينة منهم 40 عينة مفقودة منهم (25) عينة من خبراء الاقتصاد و(25) عينة من المراجعيين الخارجيين، و(25) عينة من الأكاديميين وأساتذة الاقتصاد والتمويل و(25) عينة من العاملين فى قطاع صناعة السيارات .

عاشراً : أدوات جمع بيانات البحث

لكل منهج في مناهج البحث العلمي أدوات ووسائل يستخدمها الباحث من أجل الحصول على المعلومات، حيث أن أدوات جمع البيانات هي تلك الوسائل الذي يستخدمها الباحث في جمع البيانات والمعلومات، ولذلك اعتمد البحث على أداة الاستبيان لملاءمتها في تحقيق أهداف البحث، وتعتبر من أكثر الأدوات استخداماً لجمع المعلومات، حيث أن تلك الأداة توفر الكثير من الوقت والجهد، كما أنها تقنية مباشرة تساهم في استجواب المبحوثين بطريقة توجيهية.

وتعد استمارة الاستبيان من أنسب أساليب جمع البيانات لموضوع البحث، كما أنها من أكثر الوسائل شيوعاً واستخداماً في منهج المسح، وذلك لإمكانية استخدامها في جمع المعلومات عن موضوع معين من عدد كبير من الأفراد يجتمعون أو لا يجتمعون في مكان واحد ،كما أنها توفر ظروف تقنين أكثر من أي وسيلة أخرى، وتحقيقاً لأهداف البحث الميدانية وبالرجوع للدراسات السابقة في موضوع البحث حيث قامت الباحثة بإعداد استمارة الاستبيان ،والتي تضمنت وحدات التحليل الرئيسية التالية:

- الخصائص الديموغرافية المختلفة للمتخصصين.
- أهمية المراجعة الخارجية فى تهيئة المناخ المناسب فى جذب الاستثمارات فى قطاع صناعة السيارات .

- اتجاهات المستثمرين نحو الاستفادة من البيانات والمعلومات السليمة فى تحديد أهدافهم .

- توفيرالبيانات والمعلومات من خلال استخدام المراجعة الخارجية فى دعم اتخاذ القرار من أجل جذب مزيد من الاستثمارات المحلية أو الأجنبية .

وقام الباحث بعرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من المتخصصين وذلك لإبداء الرأي حول مدى ملائمة المراجعة الخارجية فى تهيئة المناخ الملائم والتشريعات السليمة فى جذب مزيد من الاستثمارات فى قطاع صناعة السيارات ومدى توطين تلك الصناعة الاستراتيجية.

الدراسات السابقة

1- دراسة "سليمان ،2010" هدفت الدراسة إلى توضيح أثراستخدام المعلومات الخاصة باتخاذ القرارات الإدارية فى ظل ظروف عدم التاكد اللازمة لتحليل المعطيات والظروف المصاحبة لهذة القرارات ،وبيان أهمية اتباع الإدارة للمعاييرالتى تتماشى مع ظروفها وإمكانياتها بحيث تنعكس على إرباح المنشاة ومركزها المالى إيجابيا وتم تطبيق الدراسة على إحدى الشركات الصناعية نتائج الدراسة ليست كافة طرق أو معايير اتخاذ القرارات فى ظل ظروف عدم التأكد تؤدى بالضرورة إلى زيادة الأرباح فى الشركة بشكل يفوق الأرباح الناتجة عن الطريقة المستخدمة أصلا من قبل الشركة ،كذلك قدرة معايير اتخاذ القرارات فى ظل ظروف عدم التأكد على تحسين نوعية القرار المتخذ، أهم توصيات الدراسة : عدم الاعتماد على الطرق التقليدية فى اتخاذ القرارات وما تتضمنه من مراعاه لبعض العملاء ،لأنها على الأغلب لا تصب فى المصلحة النهائية للشركة ولا ترفع أرباحها للحد الأقصى بالضرورة الاعتماد على الطرق العلمية فى اتخاذ القرارات وخاصة فى ظل ظروف عدم التأكد حيث تتيح هذه الطرق أربعة معايير يمكن الاعتماد عليهما ، اختيارالطرق التى تتلاءم مع الظروف المحيطة حيث لا يمكن دائما الاعتماد على الطريقة التى تعطى أعلى ربح ممكن .

2- دراسة"موسى،2010" هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية فى ترشيد القرارات المتعلقة بالسياسات الإئتمانية ،حيث طبقت على البنوك وكذلك التعرف على مدى جودة فروق الدراسة موضع البحث وفقا لمتغير" الجنس ،المسمى الوظيفى،المؤهل العلمى، سنوات الخبرة "وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين فى قسم التسهيلات فى البنوك.

نتائج الدراسة هناك علاقة بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل وترشيد قرارات السياسات الإئتمانية بدرجة عالية ،هناك علاقة بين تحليل المؤشرات والنسب المالية وتحليل قائمة التدفقات النقدية لأنشطة العميل وترشيد السياسات الإئتمانية بدرجة عالية،أهم توصيات الدراسة :تأهيل كادر لدية الخبرة على تحليل المعلومات المحاسبية بالتدريب لترشيد السياسات الإئتمانية، ضرورة الزام البنوك الشركات بتقديم معلومات مدققة يمكن الاعتماد والوثوق فيها .

3- **د**راسة Diane 2017**:** أوضحت الدراسة أن البيانات تمثل الجدل الجديد فى مهنه المحاسبة وأنه بالرغم من أن البيانات أصبحت الأهم وأكبر من أى وقت مضى كما أن البرامج التحليلية للبيانات متاحة بشكل أفضل،لأن الهدف الأساسى للمحاسبة لم يتغي وهو توفيرمعلومات مفيدة لصانع القرار الداخلى والخارجى وتوصلت الدراسة إلى أهمية البيانات الضخمة بصفة عامة وفى مجال المحاسبة بصفة خاصة وأوصت بضرورة العمل على إدماج البيانات الضخمة وتحليلاتها فى المناهج الدراسية للطلاب**.**

4- دراسة Deniz 2018 : هدفت الدراسة إلى توضيح الفرص والتحديات الضخمة فى مهنة المراجعة حيث هناك اعتراف بأن ظهر البيانات الضخمة بالإضافة الى الاستخدام المتزايد لتحليلات الأعمال فى عملية المراجعة الخارجية تتيح فرصا وتحديات جديدة ،على عكس الدور التقليدى الذى يركزفقط على تحليل النسب وأخذ العينات،وقامت الدراسة باستقراء 301 ورقة بحثية ناقشت استخدام الإجراءات التحليلية فى عملية المراجعة ،وقد تم تصنيف الأدبيات السابقة وفحصها حسب مرحلة المراجعة والتقنية التحليلية،وتوصلت إلى إطارعام مقترح لإجراءات عملية المراجعة الخارجية،حيث يجب على المراجعين التركيزعلى تنفيذ الأساليب التالية تحليل النسب للقوائم المالية التى تم مراجعتها مراجعة النص التصور الانحدار شجرة القرارات ونماذج الاحتمالات والأنظمة الخبيرة والاحصائيات الوصفية وأوصت الدراسة بضرورة استخدام التحليلات الموسعة فى المراجعة الخارجية .

5- دراسة Emily 2018هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية البيانات الضخمة لمهنة المحاسبة وأوضحت أن المحاسبين لديهم فهم ضئيل للخطوات الضرورية لتحويل البيانات الضخمة إلى معلومات مفيدة وترتب على هذا الفهم المحدود فجوة بين ما يمكن أن يقوم به المحاسبون وما يجب أن يفعلة للمساعدة فى حوكمة البيانات الضخمة، وحاولت الدراسة سد الفجوة بينهما بطرقتين أولا: تقديم نموذجاً

لدورة حياة البيانات الضخمة بهدف شرح عملية تحويل البيانات الضخمة إلى معلومات مفيدة ،ثانياً :تسليط الضوء على مخاطر الرقابة والمعلومات فى دورة حياة البيانات الضخمة مع تحديد انشطة حوكمة المعلومات بهدف تقليل تلك المخاطر،وقد توصلت الدراسة إلى نموذج لدورة حياة البيانات الضخمة وحوكمة المعلومات التى يمثل المحاولة الأولى لاضفاء الطابع الرسمى لإدراك أن المحاسبين بحاجة إلى تطويرمهنة المحاسبة وأن المحاسبين يلعبوا دوراً هاماً فى حوكمة البيانات الضخمة ولديهم القدرة على تحديد الاحتياجات من المعلومات لصانعى القرار.

6- دراسة Sophie،2018 **:**هدفت الدراسة إلى توضيح البيانات الضخمة ومعرفة الفجوات فى أدبيات المحاسبة والتمويل وقامت الدراسة بعرض الفرص البحثية لاستخدام البيانات الضخمة فى مجال المحاسبة والتمويل ونظم المعلومات حيث تم تحليل 47 مجلة محاسبة ومالية ونظم معلومات خلال الفترة من 2007-2016 وأظهرت نتيجة التحليل أن البحوث السابقة فى البيانات الضخمة تصنف إلى ستة محاور تتمثل فى المخاطرالأمان تصور البيانات التحليلات التنبؤية إدارة البيانات وجودة البيانات وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث فى هذه المجالات لما لها من فائدة فى تحسين ممارسات الصناعة.

7- دراسة زينب محمد ،2020: دور نواب مجلس الشعب المصرى "1971-2011"فى حماية وتشجيع الصناعات المحلية وتطويرها،تناولت هذه الدراسة دور نواب مجلس الشعب في حماية وتشجيع الصناعات المحلية وتطويرها في الفترة من ١٩٧١ - ٢٠١١ ، وقام النواب بتقديم العديد من الأسئلة وطلبات الإحاطة بشأن القضايا التي تم عرضها على المجلس، كذلك ناقشوا القوانين الخاصة بالصناعة والاستثمار في مجال الصناعة وقدموا العديد من الاقتراحات والحلول للمشكلات التي واجهت الصناعة خلال فترة البحث.

انقسم البحث إلى أربعة عناصر ومقدمة وخاتمة، تضمن العنصر الأول دور الحكومة في حماية الصناعة وتشجيعها"، وحوى العنصر الثاني "الاتفاقيات الدولية لتمويل المشروعات الصناعية، واشتمل العنصر الثالث "الاستثمارات في مجال الصناعة"، وتناول العنصر الرابع تحديث الصناعة وإدخال التكنولوجيا"، أهم نتائج الدراسة، وأهمها: مناقشة نواب مجلس الشعب قضايا حماية الصناعات الوطنية وتشجيعها على الدخول في مجال منافسة المنتجات الأجنبية، يتضح جلياً من خلال مشاركتهم في إبداء آرائهم ومقترحاتهم.

8- دراسة ياسر محمد عباس ،2021: دور الخامات في توطين المناطق الصناعية وفقا للمستهدفات القومية المصرية،تعد الصناعة،النشاط الاقتصادي القادرعلى توليد العملة الصعبة التي تحتاجها الدولة ، وهي القطاع الذي يستوعب العمالة بما يسهم في حل مشكلة البطالة المتفشية في مجتمعنا بدرجة تصل إلي حد الخطورة ، ولكي يتم توطين تلك الصناعات يتم اختيار الموضع الأفضل،الذي يتضح هنا أنه موقع المواد الخام ، بما أنها أكبرعوامل التوطن تأثيراً في صناعات بعينها وهي هنا تتفق مع ما يخطط لتوطينه ، لذا ركزت الدراسة الحالية،على تحديد وقياس أثر المادة الخام في توطن تلك الصناعات وطبيعة التوزيع بمناطق التنمية المستهدفة ، بما أنه سيصبح حال تنفيذه ، أمراً واقعاً طبقا لخطة الدولة 2030 وقد تم الإلمام بجوانب هذا الموضوع خلال مبحثين؛يتناول أولهما إمكانيات الموارد والخامات حول مناطق التوطين المقترحة للصناعات ، وثانيهما يحلل خريطة الصناعات المحتملة في مناطق التنمية المقترحة.

9-دراسة إبراهيم نوار 2022:توطين صناعة السيارات فى الوطن العربي :المقومات والقيود والآفاق، حيث تمر الصناعة في العالم كله بتغيرات عميقة،تحمل معها فرصاً ومخاطر للدول والشركات والمراكز الصناعية، وذلك بسبب التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة، ومنها استخدام العامل الآلى (الروبوت) محل العامل البشري، واستخدام برامج وأجهزة الذكاء الصناعي محل خطوط الإنتاج التقليدية، والتوسع في (كهربة) المحركات بدلا من محركات الاحتراق الداخلي التي تعمل بالوقود التقليدي، ووضع معايير ملزمة للمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة،إضافة إلى تأثير الأزمات العالمية المتعددة الجوانب البيئية والصحية والمالية والاقتصادية.

التعليق على الدراسات السابقة

يختلف البحث الحالى عن الدراسات السابقة حيث أنها دمج بين النظم المحاسبية والاقتصادية ومدى توصيح العلاقة بين المراجعة الخارجية ودورها فى تهيئة المناخ المناسب لجذب وتوسيع الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية وأهمية انعكاس المؤشرات المالية فى تحديد موقف الشركات وأدائها خلال العام ومدى تأثير أدوات المراجعة الخارجية فى ذلك.

المحور الأول

استراتيجية المراجعة الخارجية في تهيئة المناخ التشريعي لجذب الاستثمارات

استراتيجية المراجعة الخارجية في تهيئة المناخ التشريعي لجذب الاستثمارات تهدف إلى تحليل وتحديث التشريعات والسياسات المتعلقة بالاستثمار، استنادًا إلى الممارسات الدولية الناجحة وتوجهات المستثمرين، تهدف هذه الاستراتيجية إلى إزالة العوائق التشريعية وتحسين بيئة الاستثمار وزيادة جاذبية البلد للاستثمارات الأجنبية،حيث تعد أداة هامة تستخدمها الحكومات لتعزيز بيئة الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتتضمن هذه الاستراتيجية إجراء مراجعة شاملة للتشريعات والسياسات المتعلقة بالاستثمارمن أجل تحديد العوائق والتحسينات المحتملة، حيث تتضمن عناصر استراتيجية المراجعة الخارجية في تهيئة المناخ التشريعي لجذب الاستثمارات ما يلي:

1. تحليل التشريعات الحالية من خلال تقييم التشريعات القائمة المتعلقة بالاستثمار وتحديد العوائق والتحديات التي قد تعيق جذب الاستثمارات الأجنبية، يتم دراسة القوانين المتعلقة بتأسيس الشركات، وحقوق الملكية الفكرية، والضرائب، والتشريعات العمالية، وغيرها من القوانين ذات الصلة.
2. المقارنة الدولية حيث يتم دراسة تجارب الدول الأخرى التي تحققت فيها نجاحات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتم مقارنة التشريعات والسياسات التي تم اعتمادها في هذه الدول وتحليل العناصر التي تسهم في جذب الاستثمارات.
3. تحديث التشريعات وبناءً على التحليل والمقارنة يتم تحديث التشريعات القائمة أو إصدار تشريعات جديدة تعزز بيئة الاستثماروتزيل العوائق التشريعية، حيث يمكن أن تشمل التحديثات تسهيلات في إجراءات تأسيس الشركات وتسجيل الممتلكات وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين الحماية القانونية للمستثمرين.
4. تشجيع الشفافية والحوكمة حيث يتطلب جذب الاستثمارات الأجنبية بيئة سياسية وقانونية مستقرة وشفافة لذا يجب أن يتم تعزيز الحوكمة ونشر المعلومات المتعلقة بالتشريعات والسياسات الاستثمارية بطريقة شفافة وواضحة.
5. التشاورمع القطاع الخاص حيث تشمل عملية المراجعة التشاور مع القطاع الخاص والمستثمرين لفهم احتياجاتهم ومخاوفهم والعوائق التي يواجهونها،ويمكن أن يسهم هذا التشاور في تحديث السياسات والتشريعات بطريقة تعكس احتياجات المستثمرين.

حظيت مهنة المراجعة بدور هام ومحوري في الحياة الاقتصادية ولا غرابة في ذلك أن تقرير المراجع يضفي الثقة على القوائم المالية التي تعتمد عليها شريحة واسعة من المستثمرين والمؤسسات في اتخاذ قراراتها الاستثمارية وغير الاستثمارية الهامة والمراجعة الخارجية نشاط رقابي تقوم به جهات معتمدة ذات سلطة اعتبارية، مثل:

- جهات رقابية ذات هيمنة سلطوية عامة (حكومية) مثل أجهزة المحاسبات العامة والتنظيم والإدارة وتختص بالتنظيم المالي والإداري.
- الجهات الرقابية المستقلة وجمعيات وهيئات علمية تركز أهدافها على تناول المعايير القياسية الخالصة، ولا تخضع لأي توجهات نفعية سياسية أو ربحية، مثل: هيئات الاعتماد والجودة، الدولية والمحلية، باختلاف أطياف ومجالات العمل والبحث العلمى .

كما تتمتع المراجعة الخارجية بأساس نظري يتيح إمكانيات العمل في ظل هذه البيئة المتغيرة باعتماد جملة من الخصائص التي تقوم عليها مراجعة الحسابات من الجانب النظري وتدعم العمل الميداني لها، وتحديد الأهداف المرجوة منها من أجل تحديد الوسائل والتقنيات المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف وسنتطرق إلى مفهوم المراجعة الخارجية وأهميتها وأهدافها كالتالى :

1- مفهوم المراجعة الخارجية:رغم تعدد التعاريف التي تناولت المراجعة الخارجية، إلا أن جميعها تتفق في مضمون الأهداف التي تسعى المراجعة إلى تحقيقها وفيما يلى استعراض لبعض المفاهيم كالتالى :

-المراجعة الخارجية هي "عملية فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت المراجعة فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية أي فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة ".

أهداف المراجعة الخارجية

تسعى المراجعة الخارجية إلى تحقيق عدة أهداف كالتالى :

- الأهداف العامة: حيث تتمثل الأهداف العامة للمراجعة الخارجية في الآتي :

- الهدف الأساسي من عملية المراجعة الخارجية هو إبداء الرأي الفني المحايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتيجة الأعمال والمركز المالي، وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولًا عاما.

-إمداد إدارة المؤسسة أو الشركة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية، وبيان أوجه القصور فيه، وذلك من خلال التوصيات التي يقدمها المراجع في تقريره من أجل تحسين أداء هذا النظام.

-إمداد مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين والدائنين والبنوك والدوائر الحكومية المعنية وغيرهم بالبيانات المالية.

-وذلك للكشف عن مواطن الضعف في الرقابة الداخلية والأنظمة المالية وتقديم التوصيات لتحسينها، وتتنوع المراجعات تنوعاً كبيراً بحسب الأهداف المرجوة منها، والأنشطة التي تتعلق بها، والتقارير التي سيتم إعدادها.

ب- الأهداف الخاصة: تعتبر الأهداف التي سبق ذكرها هي الأهداف الرئيسية للمراجعة الداخلية، وفي سبيل تحقيق المراجع لتلك الأهداف، فإن هناك أهداف فرعية علية أولًا أن يحققها من خلال التالى :

- التحقق من الوجود أى أن الأصول والخصوم أو الالتزامات موجودة فعلا فى تاريخ معين .

- التحقق من الاكتمال حيث يعنى أن كافة الأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات قد تم قيدها في الدفاتر والسجلات كاملة، وأنه لا يوجد عمليات غير المسجلة .

- التحقق من الملكية يعنى أن كافة الأصول والممتلكات مملوكة للمؤسسة في تاريخ معين، وأن الخصوم أو الالتزامات تمثل التزاماً حقيقاً على المؤسسة في تاريخ معين.

-التحقق من التقييم حيث أن الأصول والخصوم قد تم تقييمها وقيدها بقيمتها الملائمة .

-التحقق من شرعية وصحة العمليات المالية أي أن كافة الأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات قد تم احتساب قيمتها بدقة، وتم اعتمادها من السلطة المختصة قانوناً وفقاً لمتطلبات القوانين واللوائح والنظم النافذة، وتمت في الأغراض والأعمال الرسمية التي تحقق أهدافها.

خصائص المراجعة الخارجية

تتمثل خصائص المراجعة الخارجية في ما يلى :

أ- المراجعة الخارجية عملية هادفة : تهدف المراجعة الخارجية بصفة عامة إلى لإبداء الرأي في القوائم المالية، والتي أصبحت تتضمن قوائم الدخل، وقوائم المركز المالي والتغيرات فية، وقوائم التدفقات النقدية وقوائم الأرباح المحتجزة وهذه القوائم المالية هي مسؤولية الإدارة ويتم تقديمها للأطراف الخارجية ذوي المصلحة في المشروع،هذه الأطراف تتميز بخاصية محدودية السلطة فيما يخص حصولهم على احتياجاتهم من المعلومات وهو ما يجعلهم يعتمدون بصورة شبه كاملة على القوائم المالية التي تقدمها الإدارة في تقييم أدائها.

وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تعارض في المصالح وبالتالي سعي الإدارة لتقديم معلومات مضللة من خلال قوائمها المالية،ونظرا لذلك فإن مستخدمي هذه القوائم من الأطراف الخارجية يحتاجون للمراجع الخارجي بوصفه خبيرا ومؤهلا مهنياً ومحايداً لإبداء رأية في مدى صدق القوائم المالية المقدمة لهم.

ب -المراجعة الخارجية عملية منظمة : حيث يتم ممارسة المراجعة الخارجية وفق إطار منظم من الخطوات المنطقية المترابطة والمنظمة، حيث يبدأ لمراجع الخارجي عملية المراجعة بجمع البيانات اللازمة المتعلقة بالمنشأة لاستكشاف البيئة التي سيجري فيها الفحص، ثم يقوم بعملية تقييم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل لتحديد نقاط القوة والضعف فيه، وعلى ضوء هذا التقييم يقوم بوضع برنامج للمراجعة النهائية ، ويستكمل المراجع عملية المراجعة بعمليات لفحص الميداني وهذا مع تجميع وتقييم الأدلة التي تؤكد رأيه وتنتهي عملية المراجعة بإعداد تقرير المراجعة الذي يشمل على رأي مراجع الحسابات في القوائم المالية المعروضة عليه.

جـ- المراجعة الخارجية يمارسها مراجع مستقل : إضافة لضرورة توافر شروط التأهيل العلمي والعملي في المراجع الخارجي، لابد عليه أن يكون مستقلا عن العميل حيث لا تكون له مصالح مباشرة أو غير مباشرة معه، وعليه القيام بعمله دون الخضوع ،لضغوط الغير، وتعتبر الحاجة لاستقلال المراجع الخارجي وليدة مسؤوليته اتجاه مستخدمي القوائم المالية التي يقدمها العميل لأنهم لا يملكون الوسائل الملائمة والكافيه التي تمكنهم من التحقق من صدق هذه القوائم المالية ، لذلك فهم يعتمدون على ما يقوم به المراجع المستقل من عمل ويمكن القول أنه إذا لم يكن المراجع مستقلا فهذا يجعل القوائم المالية محل شك من وجهة نظر مستخدميها وبالتالي لايمكن

الاعتماد على رأيه.

د - المراجعة الخارجية عملية اتصال متكامل: يعرف الاتصال بصفة عامة أنه عملية نقل عمليات معينة بين طرفين أو أكثر باستخدام وسيلة اتصال معينة، ومعنى ذلك أن عملية الاتصال تنطوي على طرفين يمثل أحدها المرسل والآخر المستقبل وتنطوي على رسالة وعلى قناة اتصال وبالنظر لعملية المراجعة نجد أنها تستوفي بصفة عامة على مقومات الاتصال، أما الرسالة فتتمثل في الرأي المهني الذي يبديه مراجع الحسابات في تقريره، ويحمل في طياته معلومة جديدة حول صدق وسلامة القوائم المالية ويمكن أن يستفيد منها مستقبلي التقرير والمستخدمين الخارجين.

أهمية جودة المراجعة فى تهئية المناخ التشريعى المناسب لجذب الاستثمارات

واجهت مهنة المراجعة ضغوطاً متزايدة وانتقادات مستمرة في السنوات الأخيرة، بسبب وجود حالات غش وتحريف جوهرية في القوائم المالية، وتزايد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المراجعين، وخصوصاً بعد تعرض العديد من الشركات الأمريكية الكبيرة للفشل بالرغم من خضوع قوائمها المالية للمراجعة من أكبر مكاتب المراجعة وللتغلب على تلك الضغوط يجب الاهتمام بجودة المراجعة، والتي تمثل مطلبا ضروريا لكافة أطراف عملية المراجعة(المراجع- الشركة محل المراجعة – المستفيدين من خدمات المراجعة المنظمات المهنية) وتنبع أهمية جودة المراجعة من خلال المجالات التالية:

-تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية.

-المساهمة في تضييق فجوة التوقعات في المراجع.

-تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية.

-تخفيض صراعات الوكالة.

-المساهمة في تدعيم مفهوم حوكمة الشركات.

-أداة تنافسية جيدة.

-زيادة الثقة في تقرير المراجعة ومصداقية القوائم المالية.

تكمن أهمية جودة المراجعة من خلال أن المنتج النهائي لعملية المراجعة يتمثل في تقرير مراجع الحسابات ، والذي يعتمد عليه الكثير من المستخدمين الخارجيين في اتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم ،ومن هنا فإن جودة المراجعة هي مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المستفيدة من عملية المراجعة.

العوامل المؤثرة على جودة المعلومات

تتـأثر درجة جودة المعلومات المقدمة للتقارير المالية بعدة عوامل شأنها في ذلك شأن أي أداة توصيل يتم التعامل معها في محيط البيئة الاجتماعية القابـل للتأثيـر، ويمكن توضيح العوامل المؤثـرة في الخصـائص النوعيـة للتـقارير فيما يلى:

-العوامل البيئية: أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المنشأة تأثرعلى جودة المعلومات التي يجب تقديمها ومقدارها وأثرها على المنشأة ومقدارها لاستفادة منها، حيث تختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة من دولة إلى أخرى، وقد اثبت معظم الباحثين أن سبب التباين في محتوى التقارير المالية هو التنوع والاختلاف في الظروف البيئية من بلد إلى آخر.

-العوامل الاقتصادية : يجب أن يكون لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية، وإذا لم تترتب مثل تلك النتائج فإن يكون هناك سبب لأي من هذه القرارات، وتنتهي النتائج المرغوبة في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين الآخرين للمعلومات وتكون النتيجة اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمو المعلومات لجمع المعلومات.

وتختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد ففى ظل المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي مثلا تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة إذا يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية بينما نجد في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيزعلى المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية،ولما كانت الأحداث الاقتصادية هي المادة التي يقوم المحاسب بتسجيلها وتحليلها فإن من الأهمية بمكان طبيعة تلك الأحداث الاقتصادية التي تؤثر بصورة أو بأخرى في الظروف الاقتصادية للمؤسسة.

ويعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثـر على خصائص المعلومات المحاسبية حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملائمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية، لذلك كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى

لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار.

-العوامل السياسية : إن لاختيار السياسة المحاسبية أثار اقتصادية واجتماعية بعضها يكون حقيقيا والأخر يمكن تصوره على أنه كذلك، وفي كلتا الحالتين يعتقد بعض الأفراد أنهم سوف يصبحون في وضع أفضل،كما يعتقد غيرهم أنهم سوف يكونون في وضع أسوأ نتيجة للسياسة المحاسبية المعينة، وكنتيجة لذلك سوف يحاول وقد تنظر الجهات ،بعض الأفراد البحث عن السياسة الملائمة أو المحافظة عليها عندما تكون منطقية الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية أو مع الأهداف المعنية لهذه الجهات،وهذا هو سبب التداخل السياسي في أعداد السياسات والإجراءات المحاسبية، وإن تأثر الأطراف المتعددة بناتج العمل المحاسبي قد دفعها إلى التأثير في عملية إعداد ووضع وتبني المعايير المحاسبية كونها تحكم إعداد التقارير المالية في عمليتى القياس والإفصاح المحاسبي،ويعتبرإعداد السياسات المحاسبية لا يختلف جوهريا عن السياسات الخاصة بإعداد الإحصائيات الاقتصادية، وهو بالدرجة الأولى عملا فنياً، ويجب التركيز أولا على الحصول على دقة العرض والإفصاح عن المعلومات الملائمة ويجب أن تتم محاولة صادقة لتحقيق الحياد فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية.

-العوامل الاجتماعية : تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة، ربع سنوية مثلا، والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط وعلى الرغم أن المحاسبة بقيت وقتا طويلا تهتم بالجوانب الفنية إلا أن العوامل الاجتماعية في الوقت الحاضر أصبح لها صداها على التطبيقات المحاسبية،حيث يهتم البعد الاجتماعي للمحاسبة أنه يجب على المحاسب الإفصاح الشامل عن المعلومات التي تفي باحتياجات كافة الفئات للمجتمع وعدم التحيز إلى فئة من المستخدمين على حساب فئة أخرى، لأن هذا يؤثرعلى عدالة الإفصاح المحاسبي وعدالة التوزيع للمنافع بين كافة الفئات المكونة للمجتمع.

-العوامل القانونية : تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين الشركات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى، ولا شك أن تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة ومنفعة تلك المعلومات المحاسبية ،ولا يعتبرغياب المقاييس القانونية والتشريعية أو التمسك والالتزام الدقيق بهاء امرأ مرغوبا فيه ويعتمد ذلك على مراحل التطورالاقتصادي والاجتماعي الموجودة في مجموعة الدول المتخلفة التشريعات القانونية.

ولتحسين بيئة الاستثمار في مصر يمكن اتخاذ العديد من الإجراءات التالية :

1. تبسيط الإجراءات التشريعية والإدارية حيث يجب تبسيط الإجراءات والتشريعات المتعلقة بتأسيس الشركات وتراخيص الأعمال والحصول على التصاريح اللازمة، ينبغي تحسين الشفافية وتقليل البيروقراطية لتسهيل إجراءات الاستثمار وتقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بتأسيس وتشغيل الأعمال.

2. تعزيز الاستقرار السياسي والقانوني حيث يجب أن توجد بيئة سياسية وقانونية مستقرة ومتوقعة لتشجيع الاستثمارات،ينبغي تعزيزحكم القانون وضمان حقوق الملكية والعقود وتوفير نظام قضائي فعال لحل المنازعات.

3. تطوير البنية التحتية حيث ينبغي تحسين البنية التحتية الأساسية، مثل النقل والاتصالات والطاقة والمرافق العامة، لتوفير بيئة مناسبة للاستثمارات، يمكن تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى.

4. تعزيز الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير والاستثمار في التعليم والتدريب المهني لتطوير قاعدة المهارات المحلية،يمكن توفير الدعم والتشجيع للأبحاث والابتكارات وتعزيز التعاون بين الجامعات والصناعة.

5. تعزيز التجارة الدولية والعلاقات الخارجية حيث ينبغي تعزيز التجارة الدولية وتوسيع الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى، يمكن توفير الحوافز للشركات المحلية والأجنبية للتصدير وتوسيع قاعدة العملاء.

6. توفير الحوافز الاستثمارية من خلال تقديم حوافز مالية وضريبية وجمركية لجذب الاستثمارات، يمكن أيضاً توفيرمزايا وامتيازات للشركات المستثمرة،مثل الإعفاءات الضريبية والإجراءات المبسطة للتصاريح والتراخيص.

7. تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص حيث ينبغي تعزيز التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع وتطوير الصناعات الرئيسية، من خلال تشجيع الاستثمار الخاص في قطاعات محددة من خلال الشراكات العامة والخاصة وبرامج التحفيز وتسهيل الوصول إلى التمويل،وبالتالى هناك علاقة بين استراتيجيات المراجعة الخارجية وتوطين صناعة السيارات في مصر،حيث أن استراتيجيات المراجعة الخارجية تشكل أداة هامة لتطوير وتوطين صناعة السيارات في مصر من خلال تحسين الجودة،

الالتزام التنظيمي، الشراكات الدولية، ونقل التكنولوجيا والمعرفة وذلك من خلال التالى :

1.تحسين الجودة والكفاءة

- المراجعة الخارجية تساعد في تحديد فرص التحسين في عمليات التصنيع والجودة، مما يساهم في تعزيز قدرة الشركات المصرية على المنافسة محليًا ودوليًا.
- تطبيق معايير الجودة العالمية من خلال المراجعة الخارجية يساعد في تحسين سمعة وجودة السيارات المصنعة في مصر

2.تحسين الامتثال التنظيمي

- المراجعة الخارجية تساعد في ضمان امتثال الشركات للوائح والمعايير التنظيمية المحلية والدولية المتعلقة بصناعة السيارات يعزز ثقة المستهلكين والمستثمرين في صناعة السيارات المحلية .

3.تعزيز الشراكات الدولية

- المراجعة الخارجية من قبل جهات معترف بها دوليًا تساعد في بناء ثقة الشركاء الأجانب في قدرات الشركات المصرية.
-تعزيز الشراكات الاستراتيجية والاستثمارات الأجنبية في صناعة السيارات في مصر.

4. نقل المعرفة والتكنولوجيا

-التعاون مع جهات مراجعة خارجية متخصصة يساهم في نقل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة إلى الشركات المصرية.
- يعزز قدرات التصنيع المحلية وينمي المهارات الفنية للعاملين.

وهناك عدد من الشركات البارزة في صناعة السيارات في مصر التي تستفيد من استراتيجيات المراجعة الخارجية، ومن أبرزها:

1.شركة جي بي جروب حيث تعد من أكبر شركات تصنيع السيارات في مصر، وتتعاون مع جهات مراجعة خارجية استفادت من المراجعة الخارجية في تحسين جودة المنتجات وتطبيق أفضل الممارسات الدولية.

2.شركة موتورز

-شركة رائدة في مجال تجميع وتوزيع السيارات في مصر.
-تخضع عملياتها لمراجعات خارجية منتظمة لضمان الامتثال التنظيمي والجودة.

3.شركة السويدي إليكتريك

-شركة رائدة في صناعة وتصنيع المكونات الإلكترونية للسيارات.
-تستفيد من المراجعة الخارجية لتحسين كفاءة عملياتها وتطوير منتجاتها.

3.شركة مصر للألومنيوم

- تنتج المكونات المعدنية للسيارات وتخضع لمراجعات خارجية.
- ساعدتها المراجعة الخارجية في الحصول على شهادات الجودة العالمية.

المحور الثانى

تشجيع صناعة السيارات فى مصر

شهد جانب العرض المحلي لصناعة السيارات في مصر تدهورًا بشكل عام خلال السنوات الماضية، حيث بلغ حجم الإنتاج ذروته خلال عام ٢٠١٤ بما يُقدر بنحو ٢٩٣ ألف سيارة، في حين وصل معدل الانخفاض خلال الفترة منذ عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٩ ما يقرب من ٣٢,٩، كما شهدت السوق ثباتًا نسبيًا في هيكل الإنتاج القطاعي فيما يخص إنتاج الحافلات والمركبات التجارية الخفيفة والشاحنات، حيث ارتفع حجم إنتاج الحافلات خلال إجمالي الفترة بمعدل نمو بلغ نحو ١٠ ، بينما انخفض حجم إنتاج المركبات التجارية الخفيفة والشاحنات بنسبة ١٨%، في حين انخفض حجم الإنتاج من سيارات الركاب ليصل إلى أدنى مستوى خلال عام ٢٠١٧ بعدد سيارات بلغ نحو ٩٦,٦ ألف سيارة ، مقارنةً بنحو ١٩٢٠٨ ألف سيارة خلال عام ٢٠١٠ بمعدل انخفاض يقترب من ٥٠٪.

كما تجدر الإشارة إلى تقلب حجم إنتاج سيارات الركاب خلال الفترة (٢٠١٧) - (٢٠١٩) حيث ارتفع حجم الإنتاج ليسجل نحو ١٤٦ ألف سيارة خلال عام ٢٠١٨ ، ومن : ثم تدهور حجم الإنتاج ليصل إلى نحو ١١٦ ألف سيارة خلال عام ٢٠١٩.

إجمالي حجم إنتاج السيارات في مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩)

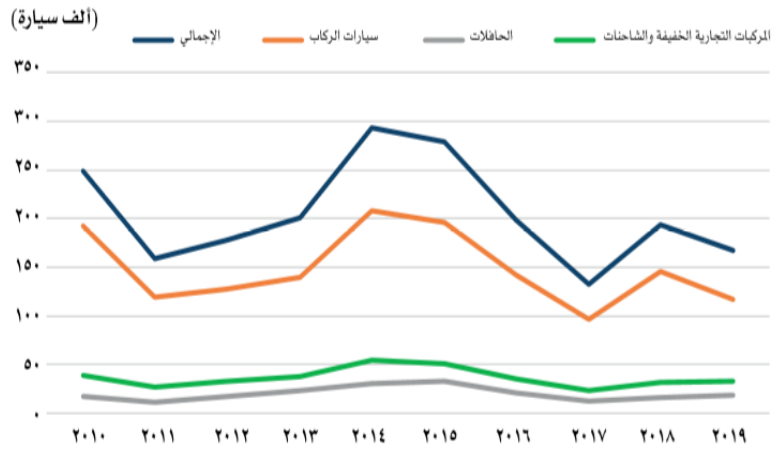

المصدر: بيانات مجلس معلومات سوق السيارات (Amic) نقلًا عن البنك الدولي.

شكل رقم (1)

ومن الجدير بالذكر توضيح توقعات مؤسسة "فيتش" بشأن عدد مبيعات السيارات في مصر خلال الفترة ٢٠٢٣ حتى ٢٠٣٠ حيث أشارت التوقعات إلى عدد من التحديات التي قد تواجه مبيعات السيارات خلال عام ٢٠٢٣ ، ومن أبرزها : ارتفاع معدلات التضخم نتيجة انخفاض قيمة الجنيه المصري وما يصحبه من ضغوط وقيود على الاستيراد الأمر الذي يحد من انتعاش سوق السيارات لعام ٢٠٢٣؛ وبالتالي انكماش المبيعات بنحو ٣,٨% خلال العام ذاته مقارنة بعام ٢٠٢٢، على أن تعاود المبيعات في الارتفاع مرة أخرى منذ عام ٢٠٢٤ حتى تقترب من استعادة مستوياتها المحققة خلال عام ٢٠٢١ بحيث تصل المبيعات إلى ما يقرب من ٢٧٠ ألف سيارة خلال عام ٢٠٣٠.

إجمالي عدد مبيعات السيارات المُتوقع في مصر خلال الفترة (٢٠٢٣-٢٠٣٠)

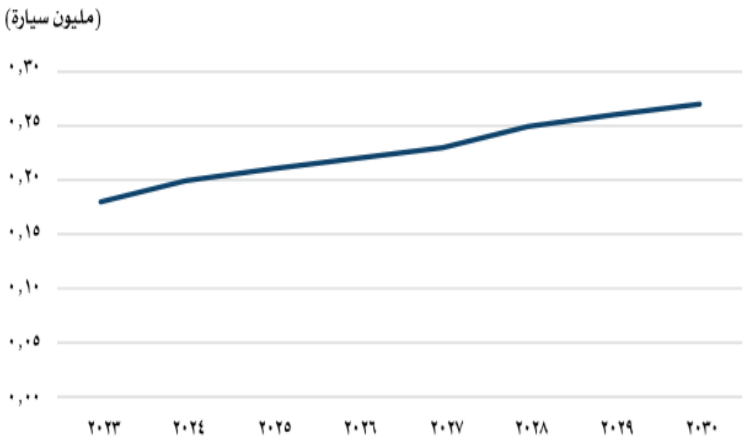

المصدر: توقعات مؤسسة فيتش سولوشنز.

شكل رقم (2)

هيكل القطاع والقدرة الإنتاجية في مصر

يهيمن القطاع الخاص على قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح للمركبات ذات المحركات في مصر حيث بلغ عدد المنشآت لعام ٢٠١٨ ما يقرب من ١١,٩ ألف منشأة بعدد فروع يصل إلى ١٢٢ فرعًا، شاملة الفرع الرئيس بينما بلغ عدد منشآت القطاع العام / الأعمال العام التي تعمل في المجال نحو ٤ منشآت فقط بعدد فروع يصل إلى ١٥ فرعًا ، وقد انعكس عدد المنشآت العاملة في القطاع على قيمة المبيعات بشكل كبير حيث استحوذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر من إجمالي مبيعات تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح للمركبات ذات المحركات بما يقدر بنحو ٤٤١,٥ مليار جنيه، مقسمة ما بين المحلي والمستورد بحيث يتفوق الجانب المحلي على المستورد.

كما تجدر الإشارة إلى تركز مبيعات القطاع الخاص على تجارة الجملة والتجزئة للمركبات ذات المحركات في المقام الأول، والتي تستحوذ على ما يقرب من ٨٣٨٪ من إجمالي مبيعات القطاع الخاص في المجال، وتليها تجارة قطع غيار وإكسسوارات المركبات ذات المحركات، والتي يتفوق فيها المنتج المستورد بقيمة مبيعات بلغت نحو ٣٩,٤١ مليار جنيه.

وعلى الرغم من تفوق مصر في مؤشر مزايا الدولة؛ بسبب انخفاض تكاليف العمالة مما يشكل نقطة قوة لشركات صناعة السيارات التي تتطلع إلى إنشاء أو توسيع عمليات تجميع المركبات في مصر، فإنها لا تزال تعاني مشكلة انخفاض القوى العاملة الماهرة، وهو ما يفرض على شركات صناعة السيارات التي تدخل القطاع في مصر الاقتصارعلى عمليات تجميع المركبات ذات القيمة المنخفضة في الجوانب التقنية والتكنولوجية المتقدمة، كما أوضح مؤشر مخاطر الدولة لإنتاج السيارات وجود عدد من الصعوبات التي تواجه مصر من بينها المخاطر الاقتصادية قصيرة الأجل، والمخاطر السياسية قصيرة الأجل، والتي تجعلها بيئة تشغيل محفوفة بالمخاطر بالنسبة لشركات صناعة السيارات.

الجهود المصرية لتوطين أفاق صناعة السيارات

تحتل صناعة السيارات أولوية قصوى على أجندة الحكومة، وهو ما انعكس على قيام الدولة بالتنسيق مع جميع الأطراف التي تمثل هذه الصناعة، بما يتضمن اتحاد الصناعات، والشركات المحلية والشركاء الأجانب بهدف العمل على معالجة المشكلات التي تواجه القطاع وفي ضوء ذلك، وأبرزالجهود التي بذلتها الحكومة المصرية خلال الفترة الماضية بجانب المبادرات والاستراتيجيات الوطنية التي انتهجتها مصر لإرساء ضوابط الصناعة، وذلك بالإضافة إلى الإجراءات التنفيذية التي تم تطبيقها لدعم ومساندة شركات صناعة السيارات العالمية.

جهود توطين صناعة السيارات في واتحاد الصناعات

عملت مصر على تعزيز الطاقة الإنتاجية المحلية لصناعة المنتج المحلي في صناعةِ السيارات، ورفع نسبة المكو السيارات، بالإضافة إلى العمل على بدء إنتاج السيارات الكهربائية، وذلك في إطار الجهود الزامية إلى تحقيق وتعزيز أهداف التنمية المستدامة 2030رؤية مصر لعام، من خلال نشر الاعتماد على السيارات الكهربائية، وذلك في ظل إمكانات مصر التي تؤهلها لتصنيع السيارات الكهربائية وتصديرها لمختلف الأسواق، خاصة في شرق إفريقيا، بجانب الجهود المبذولة من جميع الوزارات والجهات المعنية التي تعمل بالتوازي؛ من أجل أن تصبح مصر أحد المراكز المهمة لتوطين هذه الصناعة،فضلا عن الإصلاحات التشريعية والإجراءات الحكومية الداعمة لصناعة السيارات التي تم اتخاذها مؤخرا، هذا بالإضافة إلى تعزيز سبل التعاون المختلفة مع الشركاء الأجانب وشركات صناعة السيارات العالمية.

استراتيجيات توطين صناعة السيارات فى مصر

في إطار تحقيق الهدف الاستراتيجي للدولة المصرية لتعميق صناعة السيارات، وكذا الصناعات المغذية لها في مصر، بحيث يتم الاعتماد على الإنتاج المحلي ليكون أحد روافد نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقطاع الصناعة في مصر، أعلن السيد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة السيارات في مصر بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٢٢، حيث جاءت الاستراتيجية نتيجة التعاون المشترك بين جميع الأطراف التي تمثل هذه الصناعة، وكل الشركاء الأجانب .

تتمثل أهمية الاستراتيجية في تلبية الطلب المصري المتزايد على السيارات وخفض الضغط على موارد الدولة من العملات الأجنبية، حيث يتوقع أن يتجاوز حجم الطلب على السيارات في مصر خلال عشر سنوات حد مليارات دولار، كما تتمثل أهمية الاستراتيجية أيضا في تعزيز القدرة على الاستجابة إلى حجم الطلب في السوق الإفريقية والذي يتوقع أن يبلغ نحو 5 ملايين سيارة

خلال السنوات العشر المقبلة، وهو ما يشير إلى وجود طلب حقيقي تمكن تغطيته من خلال التصدير إلى تلك الدول.

عملت مصر على تعزيز الطاقة الإنتاجية المحلية الصناعة السيارات، ورفع نسبة المكون المحلي في صناعة السيارات بالإضافة إلى العمل على بدء إنتاج السيارات الكهربائية، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق رؤية مصر العام، ٢٠٣٠ وتعزيز أهداف التنمية المستدامة من خلال نشر الاعتماد على السيارات الكهربائية، وذلك في ظل إمكانات مصر التي تؤهلها لتصنيع السيارات الكهربائية وتصديرها لمختلف الأسواق، خاصة في شرق إفريقيا، بجانب الجهود المبذولة من جميع الوزارات والجهات المعنية التي تعمل بالتوازي من أجل أن تصبح مصر أحد المراكز المهمة لتوطين هذه الصناعة وانطلاقًا من الأهمية الاقتصادية لصناعة السيارات أولت الدولة المصرية اهتمامًا خاصًا لصناعة السيارات وقد تمثل هذا الاهتمام في طرح الاستراتيجية الوطنية للسيارات، وتوفير حوافز لتعزيز التصنيع المحلي والتجميع مع رفع قدرة المجمعين المحليين، واستهداف تصدير السيارات للأسواق الخارجية، وتتمتع مصر بعدد من المقومات التي تساعد على تطوير صناعة السيارات وأبرزها، قيام العديد من الشركات العالمية الرائدة في مجال تصنيع المعدات الأصلية بالإنتاج محليًا في مصر، وانخفاض الأجور في مصر مقارنة بالمستوى العالمي والتي تعتبر ميزة بالنسبة للأجانب المستثمرين، وخاصة الذين يرغبون في استخدام مصر كقاعدة للتصدير، والموقع الجغرافي الذي يجعلها مركزًا مثاليًا للتصدير بين الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا.

ومن هذا المنطلق، تتناول الإصدارة الإطارالمؤسسي والتشريعي لصناعة السيارات في مصر، مع استعراض تقييم المؤسسات الدولية لصناعة السيارات في مصر، بالإضافة إلى دراسة أبرز التجارب الدولية الرائدة في مجال صناعة السيارات وهي (الهند، وجنوب إفريقيا، والمغرب، وتايلاند، والبرازيل، وماليزيا)؛ لتوضيح أبرز الآليات والبرامج التي تبنتها تلك الدول لتعزيز صناعة السيارات لديها، واستخلاص أبرز عوامل النجاح التي تمكن لمصر الاستفادة منها في تطويرهذه الصناعة، مع الإشارة إلى الجهود المصرية والاستراتيجيات التي تم إطلاقها لتحفيز صناعة السيارات والصناعات المغذية، واقتراح خطة عمل لتوطين صناعة السيارات محليا، وذلك في ضوء التجارب الدولية التي تمت دراستها ومقترحات المؤسسات الدولية.

استعرضت المؤشرات المتعلقة بسوق صناعة السيارات في مصر من حيث الإنتاج والمبيعات والقدرة على التصدير واستيراد الأجزاء المكونة للسيارات وقطع الغيار فضلًا عن إلقاء نظرة على العاملين بالقطاع، كذلك تم تقييم فعالية أبرز الاتفاقيات التجارية التي انضمت إليها مصر بشأن تعزيز سوق السيارات، وفي هذا السياق تم استعراض توقعات مؤسسة "فيتش" بأن تصل مبيعات السيارات إلى ما يقرب من 270 ألف سيارة خلال عام 2030، كما تناولت الإصدارة الاتفاقيات الاقتصادية في تعزيز التبادل التجاري لمصر مع مختلف دول العالم في قطاع المركبات، حيث قامت مصر بتوقيع عدد من الاتفاقيات الدولية التي عملت على خلق فرص لزيادة الصادرات المصرية، ومن خلال تتبع حجم التبادل التجاري بين مصر وعدد من الاتفاقيات التجارية البارزة، تتضح أهمية دول الاتحاد الأوروبي كشريك تجاري لمصر سواء على مستوى الصادرات أو الواردات المصرية من المركبات ولوازمها خلال عام 2022 حيث استحوذ على نحو 41.5 % من إجمالي واردات مصر من القطاع خلال العام ذاته، كما ظهرت أهمية دول تجمع الكوميسا كوجهة رئيسة لصادرات المركبات المصرية،ومن أبرز تلك المؤسسات "البنك الدولي، مؤسسة فيتش سولوشنز، هيئة التعاون الدولي اليابانية (الجايكا)، مؤسسة ديليوت"، حيث أشارت التقارير الدولية إلى وجود بعض التحديات والعقبات التي لا تزال تواجه القطاع سواء على الصعيدين المحلي أو العالمي، ومن أبرزها الاتجاهات التضخمية العالمية، والحواجز الجمركية وغير الجمركية، واتفاقيات التجارة الحرة، وعلى الرغم من تلك التحديات فإن بعض المؤسسات الدولية قد أشارت إلى أهمية سوق السيارات المصرية وذلك على الرغم من المكانة المحدودة التي تحتلها مصر كمنتج للسيارات، حيث أكدت وجود فرص كبيرة لقطاع صناعة السيارات في إطار حزمة الحوافز التي تقدمها الحكومة لصناعة السيارات.

تعد الجهود المصرية والاستراتيجيات التي تم إطلاقها لتحفيز صناعة السيارات والصناعات المغذية جزءاً استراتيجى من عملية توطين أفق صناعة السيارات فى مصر وهى كالتالى :

1.إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة السيارات في مصر في 14 يونيو 2022: نتيجة التعاون المشترك بين جميع الأطراف التي تمثل هذه الصناعة وكل الشركاء الأجانب واتحاد الصناعات، وتتمثل أهمية الاستراتيجية في تلبية الطلب المصري المتزايد على السيارات وخفض الضغط على موارد الدولة من العملات الأجنبية، حيث يتوقع أن يتجاوز حجم الطلب على السيارات في مصر خلال عشر سنوات حد 8 مليارات دولار، كما تتمثل أهمية الاستراتيجية أيضًا في تعزيز القدرة على الاستجابة إلى حجم الطلب في السوق الإفريقية والذي يتوقع أن يبلغ نحو 5 ملايين سيارة خلال السنوات العشر المقبلة، وهو ما يشير إلى وجود طلب حقيقي تمكن تغطيته

من خلال التصدير إلى تلك الدول.

2.البرنامج الوطني لتطوير صناعة السيارات في مصر: ويعد بمثابة سياسة متكاملة لصناعة السيارات في مصر والصناعات المغذية لها بما يتوافق مع جميع الالتزامات الدولية، يتضمن البرنامج مجموعة من الحوافز تتمثل في نظام تعريفة يُسهل إجراءات الإفراج الجمركي للشركات المشاركة، وبرامج لدعم الشركات التي تتخصص في توطين صناعة المعدات الأصلية بمصر، وتشجيع التحول نحو نظام التجميع الصناعي الكامل بما يشمل تجميع السيارات بالكامل محليًا من الأجزاء المستوردة.

3.الرخصة الذهبية وتعد بمثابة موافقة واحدة نافذة بذاتها دون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراء آخر.

4.المبادرة الرئاسية لإحلال المركبات المتقادمة: وتم إطلاقها عام 2021 بهدف تعزيز وجود المركبات الصديقة للبيئة في نحو 15 محافظة في المرحلة الأولى للمبادرة تمهيدًا لتوسيع قاعدة المستفيدين من المبادرة في باقي المحافظات، كما تعمل المبادرة على توطين صناعة السيارات من خلال زيادة نسبة المكون المحلي؛ على نحو يسهم في تيسير امتلاك المواطنين لسيارات صديقة للبيئة.

5.تعزيز البنية التحتية لصناعة المركبات حيث أولت الحكومة المصرية اهتمامًا خاصًا للصناعات المغذية لصناعة السيارات والبنية التحتية المرتبطة بالصناعة، حيث تم إنشاء وتشغيل ما يقرب من 3000 محطة شحن بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 450 مليون جنيه في محافظات "القاهرة، والإسكندرية، والجيزة، ومدينة شرم الشيخ، والطرق السريعة" وذلك بالتعاون بين مؤسسات عامة وخاصة، بحيث يتم ذلك في إطار شركة يشترك فيها القطاع الخاص بنسبة 25%، كما تم التوسع في إقامة محطات الغاز الطبيعي اللازم لتموين السيارات، حيث تمت زيادة عددها من 250 محطة إلى1000 محطة خلال عام واحد.

6.تصنيع الضفائر الكهربائية: وفي إطار العمل على تعزيز الصناعات المغذية لصناعة المركبات عملت الحكومة على توفير كل الدعم اللازم لشركة سوميتومو إلكتريك إيجيبت؛ بهدف إقامة أكبر مصنع لإنتاج الضفائر الكهربائية للسيارات والمركبات بجميع أنواعها في مدينة العاشر من رمضان وذلك باستثمارات ضخمة على مساحة 150 ألف متر إذ يتمكن المصنع من مضاعفة إنتاج الشركة في مصر، بحيث يلبي المصنع احتياجات السوق المحلية، ويصدر منتجاته لمختلف الأسواق الأوروبية والأمريكية وفقًا لتوقعات الشركة، حيث يعمل المصنع على توفير ضفائر كهربائية، وعقول إلكترونية لعدد مليون سيارة سنويًا بما يوفر 3500 فرصة عمل، وهو ما يؤكد قدرة مصر لاجتذاب كبرى الشركات العالمية للاستثمار في السوق المصرية.

7.إنتاج إطارات السيارات: حيث حرصت الحكومة على جعل السوق المصرية مركزًا لإنتاج السيارات وصناعتها المغذية لتلبية احتياجات السوق المحلية والتصدير للسوقين الإقليمي والقاري، وذلك من خلال توفير حزم تحفيزية للشركات المحلية والعالمية لتعميق التصنيع المحلي، وهو ما انعكس على تحفيز إنشاء مصنع "رولينج بلس" لإنتاج إطارات السيارات الملاكي والنقل الخفيف والثقيل على مساحة 400 ألف متر مربع بمنطقة السخنة الصناعية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس باستثمارات تُقدر بنحو مليار يورو؛ إذ تبلغ الطاقة الإنتاجية للمشروع بالكامل نحو 7 ملايين إطار سنويًا.

8.تحفيز إنتاج السيارات الكهربائية في مصر: وفي ضوء ذلك تم تدشين مشروع تصنيع سيارة كهربائية مصرية بتمويل من أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا برعاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك في إطار استراتيجية الوزارة لتهيئة بيئة محفزة لإنتاج وتوطين التكنولوجيا وخطط الوزارة للنهوض بصناعة السيارات الكهربائية، من خلال حزمة من المبادرات والمشروعات القومية وهو ما أسفرعن تطوير نموذج لتصنيع سيارة كهربائية مصرية يحقق الربط بين البحث العلمي والصناعة.

9.تعزيز سبل التعاون الدولي: تم عقد عدد من الاتفاقيات الإطارية مع كبرى شركات السيارات العالمية بما يعمل على توطين صناعة السيارات في مصر وتنفيذ أهداف البرنامج الوطني لتنمية صناعة السيارات، من أبرز تلك الاتفاقيات اشتراك الحكومة المصرية مع عدد من شركات السيارات المحلية والعالمية والتي تضمنت شركة نيسان مصر وإفريقيا وشركة "ستيلانتس إيجيبت" ومجموعة المنصور للسيارات، وذلك في إطار 3 اتفاقيات ملزمة تم توقيعها خلال شهر فبراير 2023 لضخ استثمارات بقيمة 145 مليون دولار في قطاع السيارات،وهناك بعض المحاور الاستراتيجية والمؤسسية لدعم صناعة السيارات ومنها :

أولًا :المحور التنظيمي والمؤسسي: ويقوم على تعزيز وتقوية الأسس الإطارية والمؤسسية لتوطين صناعة السيارات في مصر من خلال عدة نقاط من أبرزها، "الإعلان عن وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتنمية صناعة السيارات وتحديد الإطار الزمني للاستراتيجية".

ثانيًا :محور الحوافز المالية: ويضع هذا المحور بعض المعايير التي يمكن مراعاتها في نظام الحوافز الحالي التي تتبعه الحكومة وذلك من خلال الآتي، "الاعتماد على الحوافز المرتبطة بالإنتاج بحيث يتم تقديم حوافز مالية لتعزيز التصنيع وجذب الاستثمارات في سلسلة القيمة، "وتحفيز جانب الطلب المصري على شراء السيارات محلية الصنع من خال تقديم دعم نقدي أو الإعفاء من ضريبة القيمة

المضافة أو الإعفاء من رسوم الطرق.

ثالثًا: محور تحفيز صناعة السيارات الكهربائية: يستهدف هذا المحور استخلاص أبرز الإجراءات التي تساعد على تسريع توطين صناعة السيارات الكهربائية في مصر، وذلك كما يلي، "استهداف توطين المكون المحلي لصناعة السيارات الكهربائية بنحو 50 - 60 % من مكونات السيارة من خال تصنيع البطاريات الكهربائية محليًا بالاستفادة من خبرات شركاء أجانب وذلك كخطوة أولية تمهيدًا لتوطين صناعة السيارة الكهربائية محليًا بالكامل"، "إعفاء كل المكونات والمواد الخام المستوردة اللازمة لإنتاج السيارات الكهربائية من الجمارك"، "تطوير منصة إلكترونية تتضمن كل البيانات المتعلقة بأماكن محطات الشحن الكهربائي وتكلفة الشحن، وذلك على مستوى كل المحافظات المصرية.

رابعًا: محور التدريب ورفع كفاءة الكوادر البشرية: وفي ضوء ذلك يمكن رفع كفاءة العمالة المصرية من خلال، "تطوير قدرات العاملين بهيئة التنمية الصناعية"، "تأسيس مجلس لتنمية مهارات العاملين في قطاع السيارات على غرار التجربة الهندية"، "إقامة مراكز تدريبية لتوفير الكوادر البشرية المؤهلة للعمل بالقطاع.

خامسًا: محور توفير المواد الخام: ويمكن مراعاة المقترحات التالية لضمان توافر المواد الخام والسلع الوسيطة، "إتاحة كل المعلومات المتعلقة بالوقت الذي تستغرقه عملية الاستيراد والإجراءات والرسوم والمستندات اللازمة عبر الإنترنت بصورة محدثة وفي التوقيت المناسب"، "تسريع إصدار خطابات الاعتماد وإجراءات الاستيراد خاصًة المتعلقة بالمدخلات الوسيطة"، "تسهيل حصول المستوردين على رقم القيد الجمركي وتقليل الوقت المستغرق للحصول عليه من خلال زيادة كفاءة النظام.

سادسًا: محور دعم الابتكار: حيث يمكن تحفيز عملية الابتكار والبحث والتطوير في مجال صناعة المركبات في مصر من خلال ما يلي، "تقديم حوافز للباحثين لتسجيل براءات الاختراع الخاصة بهم في مصر أو استيراد براءات الاختراع الخاصة بهم من الخارج للتسجيل في مصر"، "دعم أنشطة البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا البطاريات"، "إنشاء صندوق تكنولوجي لتقديم الدعم المالي للمشاريع المبتكرة"، "جذب استثمارات لإنشاء مراكز في مجال البحث والتطوير في مجال السيارات في مصر بما يساعد على استقطاب استثمارات مصنعي المعدات الأصلية والصناعات المغذية.

شكل رقم (3)

اعتمدت مصر على ثلاث ركائز لدعم الصناعة، وهي تحسين بيئة الأعمال، وتطوير البنية التحتية اللازمة لدعم الصناعة، وتطوير المهارات وتبنت مصر تعديلات هيكلية لضمان وجود بيئة عمل مواتية للمستثمرين، بمن في ذلك المستثمرون في قطاع السيارات استجابت الحكومة لمخاوف المستثمرين وبذلت جهودًا للقضاء على البيروقراطية والروتين الذي يعوق تطوير الصناعة فضلا عن ذلك، أنشات مصر مناطق اقتصادية خاصة لجذب الاستثمار في صناعة السيارات علاوة على ذلك، استثمرت الحكومة في تنمية المهارات.

على الرغم من أهمية اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية، وغيرها من الاتفاقيات مع دول القارة الإفريقية ،في تعزيز آفاق تصدير قطاع السيارات المصري إلى الأسواق المتنامية في إفريقيا، فإن السوق المصرية لم تحقق أي استفادة من اتفاقيات التجارة الحرة فيما يتعلق

بتصدير قطع غيار السيارات على سبيل المثال، لا يتم تصدير قطع غيار السيارات إلى دول مثل المغرب أو تركيا، على الرغم من تمتع كلتيهما بصناعة سيارات قوية،بجانب وجود اتفاقيات تجارة حرة مع مصر مع الدولتين.

آفاق سوق السيارات في مصر واعدة حيث يتمحور مستقبل صناعة السيارات في مصر حول السيارات الكهربائية، وتشريع تطوير صناعة السيارات الذي يمكن أن يدفع مصر لتصبح مركزاً إقليمياً.

جدول رقم (1) حجم إنتاج السيارات فى مصر خلال الفترة من 2008-2018

السنة	حجم انتاج السيارات
٢٠٠٨	٧٧٥٦٣
٢٠٠٩	٦٠٢٤٩
٢٠١٠	٧٦٤١٢
٢٠١١	٤٠٧٧٢
٢٠١٢	٣٦٨٨٠
٢٠١٣	١٣٧٧٧
٢٠١٤	١٧٥٤٢
٢٠١٥	١٢٠٠٠
٢٠١٦	١٠٩٣٠
٢٠١٧	٩٩٧٠
٢٠١٨	٣٠٥٥٥

تحفيز إنتاج السيارات الكهربائية في مصر

يأتي إنتاج سيارة كهربائية محلية الصنع في إطار استراتيجية الحكومة لتعميق التصنيع المحلي وتطوير الصناعة طبقاً للمواصفات الوطنية، ودعم تحويل البحوث الصناعة على التطبيقية إلى منتجات صناعية، بما ينعكس إيجابي دعم الصناعة، وفي ضوء ذلك تم تدشين مشروع تصنيع سيارة كهربائية مصرية، بتمويل من أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، برعاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك في إطار استراتيجية الوزارة لتهيئة بيئة محفزة لإنتاج وتوطين التكنولوجيا، وخطط الوزارة للنهوض بصناعة السيارات الكهربائية، من خلال حزمة من المبادرات والمشروعات القومية، وهو ما أسفر عن تطوير نموذج لتصنيع سيارة كهربائية مصرية يحقق الربط بين البحث العلمي والصناعة.

كما يستهدف المشروع إنشاء مجمع لتصنيع السيارات 50 ألف متر، بجانب اتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميق المكون المحلي بنسبة 100% بما يشمل التصميم الميكانيكي، والمحركات، والدوائر الإلكترونية، وذلك لتلبية احتياجات السوق المصرية من مختلف الطرازات، كما تضمنت الخطوات التنفيذية العمل على بدء التصنيع خلال 6 أشهر ،وذلك للسيارة المخصصة للاستخدام داخل المدينة بمكون 60%، مع العمل على رفع المكون المحلي إلى 90% خلال 24 شهر من بدء الإنتاج؛ بهدف تصميم جميع المكونات الإلكترونية والكهربائية محلياً.

مستقبل الصناعة المصرية وأبرز الفرص الواعدة

انعكست جهود الدولة على إتاحة عدد من الفرص الاستثمارية الواعدة في عدد من القطاعات الصناعية؛ فأتاح التوسع في اكتشافات الغاز فرص واعدة بقطاع الطاقة والأسمدة والكيماويات، وانعكس تطوير البنية التحتية الرقمية على تهيئة المجال لصناعة الإلكترونيات والصناعات التكنولوجية، وهناك فرص جديدة بقطاع الصناعات الثقيلة مع إطلاق استراتيجية صناعة السيارات، وفي ظل توجه الدولة نحو استراتيجية مواجهة التغيرات المناخية تم إتاحة عدد من الفرص في مجال الصناعات الخضراء صديقة للبيئة، وكذلك هناك فرص أخرى في قطاع الصناعات النسيجية مع إطلاق الدولة خمسة محاور رئيسية لدعم الصناعات النسيجية، تتمثل في: مشروع تطوير شركات الغزل والنسيج، وخطة تطوير محالج القطن، وتشييد مجمع الغزل والنسيج بمدينة الروبيكي، وتدشين أكبر مدينة لصناعة المنسوجات والملابس في مصر، وإطلاق منظومة جديدة لتداول القطن.

ومع تعدد المناطق والفرص الاستثمارية في مصر، تأتي المنطقة الاقتصادية لقناة السويس واحدة من أهم الفرص الواعدة التي توفر للمستثمرين مجمعات صناعية، وتيسرالوصول لسلاسل التوريد ذات القيمة المضافة على المستوى العالمي، وتمثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس منطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة تضم 6 موانئ رئيسية، هي: ميناء شرق بورسعيد، وميناء غرب بورسعيد، وميناء الأدبية، وميناء العريش، وميناء الطور، وميناء السخنة، وتتضمن 4 مناطق صناعية واعدة، هي: المنطقة الصناعية بالعين السخنة، والمنطقة الصناعية بشرق بورسعيد، والمنطقة الصناعية بالقنطرة غرب، ومنطقة وادي التكنولوجيا بشرق الإسماعيلية، وتختص المنطقة الصناعية بالعين السخنة بعدد من الفرص الصناعية في مجال تجميع وقطع غيار السيارات،وصناعة الأغذية، والصناعات الصغيرة والمتوسطة،والأجهزة المنزلية في الإلكترونيات، والأدوية، والأنشطة اللوجستية، وخدمات الشحن السريع، وصناعة الكيماويات والبتروكيماويات، والصناعات الثقيلة، والمنسوجات والملابس الجاهزة، ومكونات الطاقة ومنتجات التكرير، ومواد البناء والتشييد.

وأما المنطقة الصناعية بشرق بورسعيد فتختص بصناعة تجميع السيارات والصناعات المغذية، والصناعات الغذائية، ومجمعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والأجهزة المنزلية والإلكترونيات، والصناعات الدوائية، ومركز الخدمات اللوجستية، والمعدات والبالات الهندسية، والروبوتات والأسمدة،والمنسوجات والملابس الجاهزة، وصناعه الطاقة الكهربائية، وصناعه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومواد البناء والتشييد.

وعلى الجانب الآخر، سوف يتأثر مستقبل القطاع الصناعي في مصر بالتوسع في نهج الشراكات الإقليمية والدولية، والانضمام لتكتلات اقتصادية، الأمر الذي ينعكس على تعدد روابط التعاون بين مصر وكافة أنحاء العالم، ويتيح عددًا من المكاسب والفرص الاقتصادية للدولة، ولا سيما فيما يتعلق بفرص جذب الاستثمار الصناعي ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة، وفتح آفاق جديدة لنفاذ المنتجات المصرية للأسواق الخارجية.

وبالتالى تحمل الجهود الحكومية الأخيرة فى مجال توطين صناعة السيارات بمصر، العديد من الأثار الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:

-الآثار الاقتصادية: تساعد هذه الجهود على خفض فاتورة الواردات المصرية من خلال خفض الواردات من السيارات وأجزاؤها وقطع الغيار، والواردات من المواد البترولية نتيجة التركيزعلى إنتاج السيارات الكهربائية والعاملة بالغاز الطبيعى حيث كانت تشكل الواردات البترولية أكثر من 16% من فاتورة الاستيراد، قبل انخفاض هذه النسبة إلى 14.2% في العام المالى السابق 2020/2019، والذى كان مدفوعا أيضًا بخفض أسعار النفط العالمية في النصف الأول من عام 2020 تأثرا بجائحة كورونا والخلاف داخل أوبك، بالإضافة إلى الاتجاه نحو التصدير،وبالتالى خفض عجز الميزان التجارى المصرى وزيادة النقد الأجنبى.

-الأثار الاجتماعية: توفير المزيد من فرص العمل بمختلف مجالات تصنيع السيارات وخفض أسعارها بالسوق المحلى.

- الأثار البيئية: والناتجة عن استخدام الغاز الطبيعى والكهرباء كوقود للسيارات وليس البنزين، مما يساعد فى خفض انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحرارى؛ بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ والتى تُعد مصر أحد الدول الموقعين عليها، والتي كانت أهم بنودها تعهد المجتمع الدولي بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائها "دون درجتين مئويتين"، بجانب توقيعها على اتفاق باريس للمناخ، واهتمام القيادة السياسية بقضية التغير المناخى فى مصر والقارة الإفريقية منذ عام 2018، ودعم توجه الدولة فى تحسن المناخ بحسب رؤية مصر 2030، والاتجاه إلى زيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة والمتجددة.

خريطة توضح الأهمية النسبية للتركز الجغرافى للخامات الصناعية حول مشروعات تنمية المناطق الصناعية وفقاً لرؤية مصر 2030

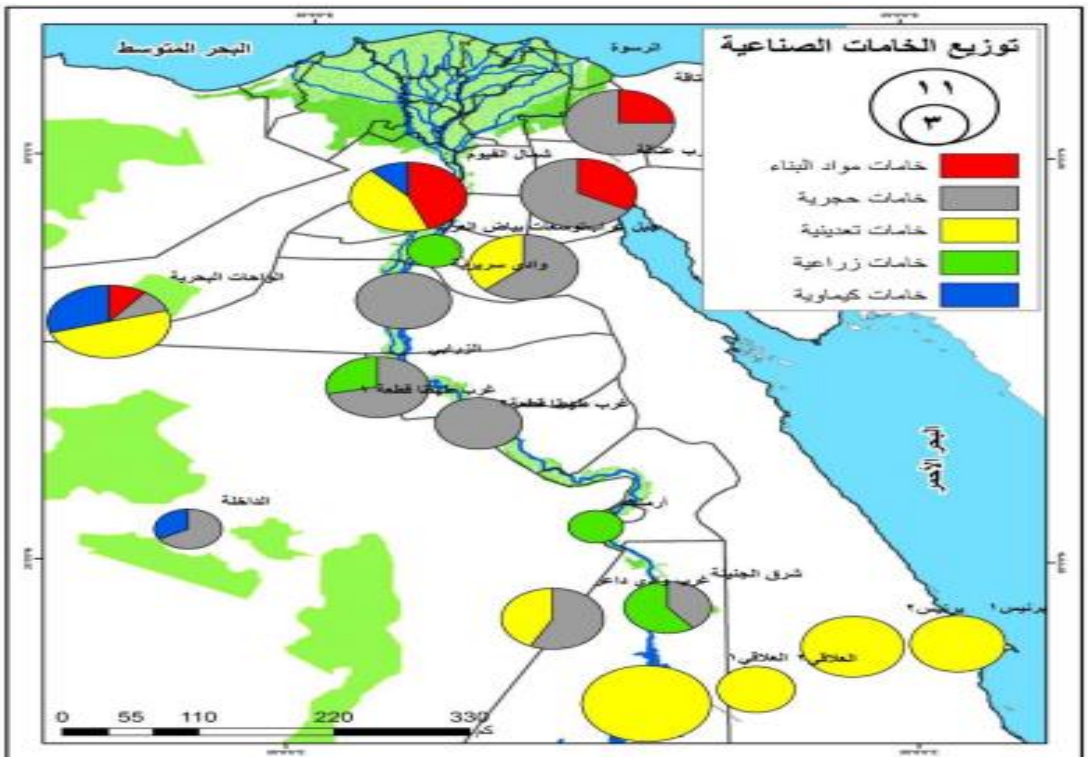

حيث تُعد تهيئة المناخ الاستثماري في مصر واحداً من أهم المكاسب التي شهدتها فترة الإصلاح الاقتصادي منذ بدء التطبيق وحتى الآن نظراً لأهمية هذا المناخ لجذب الاستثمارات وتشجيع أصحاب الأعمال على ضخ استثمارات جديدة، ورفع معدلات التشغيل وتوفير فرص العمل، وبالتالي تحقيق معدلات النمو المستهدفة، وجاءت التعديلات التشريعية في مقدمة جهود تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة، وفتح الباب أمام القطاع الخاص المصري والأجنبي للمساهمة في زيادة معدلات التشغيل، والنمو، وتوفير فرص العمل للشباب.

ومنذ بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي حرصت الدولة المصرية على توفير بيئة تشريعية داعمة للاستثمار من خلال إصلاح شامل لكافة القوانين المؤثرة على مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في مصر، كما مرت البيئة التشريعية بمراحل مختلفة تهدف إلى تشجيع وجذب المزيد من الاستثمار في مصر، ومن أبرزها قانون الاستثمار الذي يسعى إلى توفير الحوافز، وتحقيق الحوكمة وتسهيل التجارة عبر الحدود، وتوفير الضمانات التي تحمى من القرارات التعسفية، ويأتي بأدوات وإجراءات تنظيمية لتسهيل عملية الاستثمار وبدء مزاولة النشاط، هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من القوانين المكملة لهذا القانون المتعلقة بكافة المجالات والقطاعات الاقتصادية. وشهد الإصلاح التشريعي في مصر أيضاً تعديلات على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد، والتي تُصنف على أنها الأكبر منذ تدشين هذا القانون عام 1981، وتهدف إلى تعزيز حوكمة الشركات والإفصاحات المرتبطة بها، وتحسين مركز مصر في التقارير الدولية ذات الارتباط بمناخ الاستثمار، مثل تقرير التنافسية العالمي الذي يُصدرعن المنتدى الاقتصادي العالمي، وهو ما كان يتطلب تعديلات بقانون الشركات الحالي لمواكبة التطورات في العملية الاستثمارية عالمياً.

محددات جذب الاستثمارات في مصر

تعد مصر وجهة واعدة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي، وسوق داخلي كبير، وقوى عاملة شابة ومع ذلك، تواجه مصر بعض التحديات التي تؤثر على جذب الاستثمارات،وأبرز المحددات التي تؤثرعلى جذب الاستثمارات في مصر كالتالى:

-الموقع الجغرافي: يعتبر موقع مصر الاستراتيجي على مفترق طرق التجارة العالمية أحد أهم عوامل الجذب للاستثمار.

-السوق المحلي الكبير: يوفر السوق المصري الكبير فرصًا كبيرة للشركات المتعددة الجنسيات للتوسع وزيادة مبيعاتها.

-قوة العمل الشابة: تتمتع مصر بقوة عاملة شابة ومدربة، مما يوفر للمستثمرين إمكانية الوصول إلى كوادر بشرية مؤهلة.

-الإصلاحات الاقتصادية: تبنت الحكومة المصرية سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي عززت من جاذبية الاستثمار، مثل تحرير سعر الصرف وتبسيط إجراءات الاستثمار.

المناطق الاقتصادية الخاصة: تم إنشاء مناطق اقتصادية خاصة توفر حوافز استثمارية جاذبة للمستثمرين.

أهم قوانين الاستثمار ومناخ الاعمال في مصر

سعت مصر لاتخاذ التدابير المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكبر وتحسين مناخ الأعمال ونجحت فى مجال العمل التجاري وحماية المستثمرين الأقلية،كما عملت على تبسيط إجراءات الاستثمار الصناعى،بالإضافة إلى ذلك التسهيلات الخاصة بالتمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة ووضعت التشريعات والقوانين المنظمة لقوانين الاستثمار ومنها :

مصر لديها ثلاثة قوانين رئيسية تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر،وهم قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981، وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم8 لسنة 1997 وقانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة 83لسنة 2002، والذي نشأ فى المنطقة الاقتصادية الخاصة فى الشمال الغربي من خليج السويس بالإضافة لهذه القوانين استحدثت مصر قوانين جديدة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهم القوانين المنظمة لمناخ الاستثمار فى مصر هي :

قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 هو القانون الخاص بتنظيم أعمال الشركات فى مصر وتحديد مسئوليتها والقواعد الخاصة بتأسيس الشركات وطرق تفاعل الشركات مع المستثمرين والمساهمين والموظفين لتحقيق مبادئ الحوكمة .

قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 ويهدف هذا القانون إلى زيادة الضمانات الممنوحة للمستثمرين لدعم الثقة فى مناخ الاستثمار المصرى ، وتنويع الحوافز الممنوحة للقطاعات من حوافز ضريبة وجمركية وذلك لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتقديم خدمات استثمار متطورة .

قانون الإجراءات الضريبة الموحدة رقم 206 لسنة 2020 يهدف هذا القانون إلى دمج الإجراءات الضريبة ذات الطبيعة الواحدة أو المماثلة .

قانون الجمارك رقم 207 لسنة2020 يهدف هذا القانون إلى تسهيل المعاملات الجمركية ودعم طرق التحول الرقمي فى تقديم الخدمات الجمركية واستحداث تنظيمات جديدة لسوق العمل الجمركي.

قانون رقم 152لسنة 2020،لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لاعتبار هذه المشروعات من أهم دعائم الاقتصاد الوطني.

قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194لسنة 2020 استحدث هذا القانون نظام جديد لحوكمة البنوك وفقًا للممارسات الدولية لمنع تعارض المصالح وتقوية دور المجالس وإدارات البنوك.

المحور الثالث : نتائج الدراسة الميدانية

أولا: المتغيرات الديمغرافية

من أجل تحديد عينة البحث قمنا بتمثيل القسم الأول الخاص بالبيانات الشخصية والتي تصف عينة الدراسة باستخدام برنامج spss

1- توزيع أفراد العينة حسب النوع

حتى تكون النتائج أكثر وضوحا قمنا بتمثيلها في جدول ورسم بياني كالتالي :

جدول رقم (2) توزيع العينة حسب النوع

الجنس	العدد	النسبة
الذكر	80	%70
الإناث	20	%30
المجموع	100	%100

المصدر : إعداد الباحث بناء على نتائج البحث باستخدام برنامج spss

شكل رقم (4) توزيع الأفراد حسب الجنس

المصدر : إعداد الباحث من خلال بيانات جدول رقم (2)

يتضح من بيانات الجدول رقم (2) وشكل رقم (4) أن عدد الذكور 80هو الغالب بنسبة 80%، أما عدد الإناث فقد سجل 20بنسبة 20% وهذا راجع إلى طبيعة عمل مهنة المراجعة الخارجية.

2- توزيع أفراد العينة حسب العمر

حتى تكون النتائج أكثر وضوحا قمنا بتمثيلها في جدول ورسم بياني كالتالي :

جدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة
من 20-25	20	%20
من 25-35	40	%40
من 35 فما فوق	40	%40
المجموع	100	%100

المصدر : إعداد الباحث بناء على نتائج البحث باستخدام برنامجspss

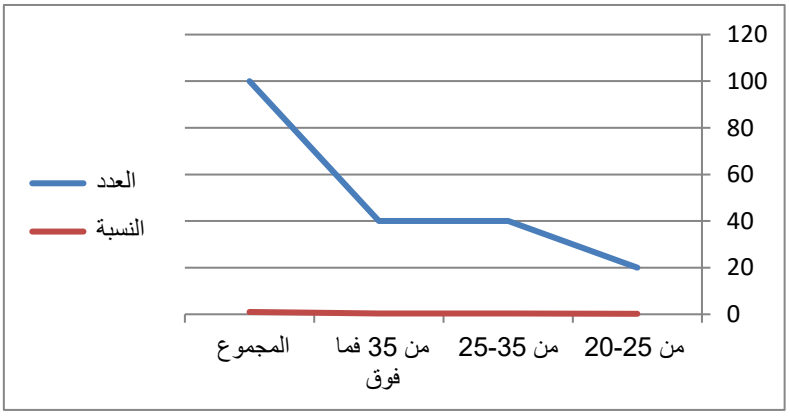

شكل رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب العمر

المصدر : إعداد الباحث من خلال بيانات جدول رقم (3)

يتضح من بيانات جدول رقم (3) وشكل رقم (5) أن الفئة العمرية الغالبة للمتخصصين فى مجال المراجعة الخارجية وخبراء الاقتصاد والماليين من 35 سنة فما فوق بنسبة 40%، تليها الفئة العمرية من 25سنة -35 سنة والتى سجلت نسبة 40% بينما أقل فئة من 20سنة -25 سنة سجلت نسبة 20% وهذا يرجع إلى أن معظم المختصين والخبراء والأكاديميين فى مجال المراجعة الخارجية من الفئات أكثر من 35 سنة .

3- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

حتى تكون النتائج أكثر وضوحا قمنا بتمثيلها في جدول ورسم بياني كالتالي :

جدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل الجامعى	العدد	النسبة
بكالوريوس	60	60%
ماجستير أو دكتوراة	40	40%
شهادات أخرى	0	0%
المجموع	100	100%

المصدر : إعداد الباحث بناء على نتائج البحث باستخدام برنامج spss

شكل رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

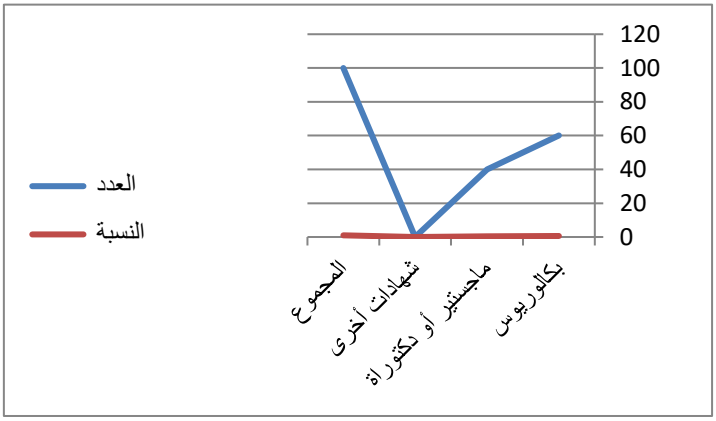

المصدر: إعداد الباحث من خلال بيانات جدول رقم (4)

ثانياً : نتائج جودة تقارير المراجعة الخارجية ودورها في شفافية ومصداقية القوائم المالية ومدى انعكاسها فى جذب الاستثمارات فى قطاع صناعة السيارات

جدول رقم (5)

السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غيرموافق	غيرموافق بشدة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	درجة الموافقة
هل المراجعة الخارجية لها دور كبير في إعطاء المصداقية للقوائم المالية للمؤسسة لتساهم فى تهئية مناخ الاستثمار الجاذب لصناعة السيارات	89	10	1	0	0	4.88	0.356	موافق بشدة
هل يساعد تقارير المراجع الخارجي في الحكم عن مدى فعالية وقوة نظام الرقابة الداخلية	93	7	0	0	0	4.93	0.256	موافق بشدة
هل يفصح المراجع الخارجي في تقريره عن نقاط الضعف المكتشفة في نظام الرقابة الداخلية	95	5	0	0	0	4.95	0.219	موافق بشدة
هل توفر الاستقلالية والحيادية لدى المراجع الخارجي يعزز الثقة في الرأي الذي يبديه في تقريره عن المعلومات المحاسبية لجذب مزيد من الاستثمارات فى قطاع صناعة	96	4	0	0	0	4.96	0.197	موافق بشدة

السيارات								
هل تقوم مخرجات المراجعة الخارجية بتوفير المعلومات السليمة والدقيقة لمتخذي القرار لتمكنهم من إيجاد الحلول والبدائل لتحسين أداء الاستثمارات فى قطاع صناعة السيارات	90	7	3	0	0	4.87	0.418	موافق بشدة
هل يساعد المراجع الخارجي في توفير جو ملائم لاتخاذ قرارات ذات جودة وفعالية حتى تساهم فى خلق مزيد من الاستثمارات لدى قطاع صناعة السيارات المصرية	83	10	7	0	0	4.76	0.571	موافق بشدة
هل عملية المراجعة الخارجية تعد مكملاً للمراجعة الداخلية	97	3	0	0	0	4.97	0.171	موافق بشدة

من خلال بيانات الجدول السابق نلاحظ أن معظم الإجابات توافق بشدة على أهمية دور المراجعة الخارجية فى تهيئة المناخ المناسب لجذب مزيد من الاستثمارات فى قطاع صناعة السيارات ومدى ما توفره من قاعدة البيانات والمعلومات السليمة لتحسين أداء قطاع صناعة السيارات حتى تساهم ذلك فى تعزيز العديد من المؤشرات الاقتصادية منها توفير العديد من فرص العمل وكذلك دعم صناعة السيارات فى مصر ، حيث جاءت الفقرة بأن المراجعة الخارجية مكمل للمراجعة الداخلية بمتوسط حسابى مرتفع قدرة 4.97 وانحراف معيارى 0.171 أى أنها تعكس حيادية الإجابات كون أن هناك تأثير للاستقلالية على جودة عمل المراجع الخارجى ومدى تأثير ذلك على أداء المراجعة الداخية .

وجاءت فى المرتبة الأخيرة الفقرة هل يساعد المراجع الخارجي في توفير جو ملائم لاتخاذ قرارات ذات جودة وفعالية حتى تساهم فى خلق مزيد من الاستثمارات بمتوسط حسابى منخفض 4.76 وانحراف معيارى 0.571 ، حيث أن تلك المؤشرات تعكس أهمية جودة المراجعة الخارجية وجاءت كافة الفقرة أنها توافق وبشدة على الدور الحيوى لعملية المراجعة الخارجية فى تهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات.

ثالثاً : نتائج مخرجات المراجعة الخارجية التى تساهم في اتخاذ القرارات المالية لصالح الاستثمارات فى قطاع صناعة السيارات

جدول رقم (6)

السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غيرموافق	غيرموافق بشدة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	درجة الموافقة
هل تقوم مخرجات المراجعة الخارجية بتوفير المعلومات وتحقيق الشفافية للمستثمرين لتوسيع أفاق الاستثمارات فى قطاع صناعة السيارات	87	12	1	0	0	4.86	0.377	موافق بشدة
هل تعد المراجعة الخارجية أداة مساعدة تلجأ إليها الإدارة عند الإقبال على القرارات	94	6	0	0	0	4.94	0.239	موافق بشدة
هل المعلومة المتواجدة ضمن تقرير المراجعة الخارجية تفيد المستثمرين لتوفير قاعدة معلومات هامة عن قطاع صناعة السيارات فى	91	8	1	0	0	4.9	0.333	موافق بشدة

مصر								
هل يساعد تقرير المراجع الخارجي إدارة المؤسسات والشركات على تطبيق سياستها واتخاذ قرارات مناسبة لجذب الاستثمارات فى قطاع صناعة السيارات	76	14	7	3	0	4.63	0.747	موافق بشدة
هل مسؤولية المراجع الخارجي الإفصاح عن قدرة المؤسسة على الاستمرار في أعمالها في الفترة القادمة	89	9	2	0	0	4.87	0.393	موافق بشدة
في حالة عدم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح خلال عدة فترات مالية متلاحقة مع استحقاق هذه الأرباح يصدر المراجع إرشاداته بخصوص الاستمرارية	95	4	1	0	0	4.94	0.278	موافق بشدة

من خلال بيانات الجدول السابق نلاحظ أن معظم الإجابات توافق بشدة على أن التدقيق الخارجي له دور كبير في إعطاء المصداقية للقوائم المالية للمؤسسة وكذلك من جهة أخرى تلتزم المؤسسة بتوفير معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة في قوائمها المالية ومدى ما توفره من قاعدة البيانات والمعلومات السليمة لتحسين أداء قطاع صناعة السيارات حتى تساهم ذلك فى تعزيز العديد من المؤشرات الاقتصادية منها توفير العديد من فرص العمل وكذلك دعم صناعة السيارات فى مصر حيث جاءت الفقرة في حالة عدم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح خلال عدة فترات مالية متلاحقة مع استحقاق هذه الأرباح يصدر المراجع إرشاداته بخصوص الاستمرارية بمتوسط حسابى قدره 4.94 وانحراف معيارى 0.278 أى أنها تعكس حيادية الإجابات كون أن هناك تأثير للاستقلالية على جودة عمل المراجع الخارجى ومدى تأثير ذلك على أداء المراجعة الداخية .

وجاءت فى المرتبة الأخيرة الفقرة يساعد تقرير المراجع الخارجي إدارة المؤسسة على تطبيق سياستها واتخاذ قرارات مناسبة لجذب الاستثمارات بمتوسط حسابى 4.63 وانحراف معيارى 0.747 ، حيث أن تلك المؤشرات تعكس أهمية جودة المراجعة الخارجية وجاءت كافة الفقرة أنها توافق وبشدة على الدور الحيوى لعملية المراجعة الخارجية فى تهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات.

نلاحظ أن قيمة ألفا كرونباخ أكبر من 80% وبالتالى يدل على صدق وثبات الاستبيان بأهمية دور المراجعة فى جذب وتهيئة المناخ للاستثمارات ،أيضا تم قياس صدق الاستبيان وفقا لمعامل ارتباط بيرسون من خلال حساب معامل الارتباط والدرجة الكلية للمحورين 0.93 ومستوى الدلالة 0.00 .

النتائج

من خلال البحث استخلصنا النتائج التالية:

1.عملية المراجعة الخارجية هي عملية منظمة ومنهجية، تمر بمجموعة من الخطوات المنظمة من قبل شخص مؤهل علمياً وعملياً.

2.البيروقراطية والقوانين واللوائح شديدة التعقيد تمثل حواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر, بينما وجود بيئة قانونية سليمة واضحة وشفافة يعمل على تحفيز الاستثمار الأجنبي.

3.حصدت مصر ثمرة جهودها نتيجة الإصلاحات التي قامت بها مؤخرا في بعض مؤشرات مناخ الأعمال عام 2019حيث تقدمت 6 مراكز في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال2020 Doing business الذي يصدرة البنك الدولي.

4.سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح علي الخارج واتباع آليات السوق لها دور هام في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

5.البيروقراطية والقوانين واللوائح شديدة التعقيد تمثل حواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر, بينما وجود بيئة قانونية سليمة واضحة وشفافة يعمل على تحفيز الاستثمار الأجنبي.

6.تتضح أهمية المناطق الاقتصادية الخاصة التي قامت بها الصين ، وتناسبت مع ظروف

7. استقلالية المراجع الخارجي من العوامل المؤثرة إيجابياً على جودة التدقيق الخارجي، حيث تمثل القرارات المالية من أهم القرارات التي يتم اتخاذها في المؤسسة خاصة الاستراتجية منها.

8.يلعب تقرير المراجع الخارجي دوراً مهما في اتخاذ القرارات المالية حتى تساهم فى تحسن مناخ الاستثمار.
9.دور مخرجات المراجع الخارجى فى اتخاذ القرارات المالية فى إطار حوكمة الشركات .
10. يوجد دور لنطاق مسؤولية المراجع الخارجي في التقريرعن استمرارية نشاط المؤسسة،وكذلك مدى المصداقية فى توفير البيانات السليمة للمستثمر .

المقترحات

يمكننا اقتراح جملة من التوصيات، نعتقد أنه بتجسيدها ستعود بالنفع على كل من المراجع الخارجى والمستثمر كالتالى:
1. يجب ألا تقتصر مهمة المراجع الخارجي في إصدار الحكم على القوائم المالية للمؤسسات، بل يجب أن تتعد ذلك إلى تقديم خدمات للمؤسسة لمساعدتها على اتخاذ قرارات مالية رشيدة بشكل يحافظ على استقلال المراجع الخارجي،وتوفير قاعدة بيانات هامة لعملية الاستثمارات.
2. ضرورة إدخال المؤسسات للبرمجيات الجديدة واستعمال الأساليب العلمية عند اتخاذهم لقرارات المالية.
3.تحديد محتويات وبرامج المراجعة الخارجية ،وتحديد الواجبات الخاضفة لعملية التقييم .
4.ضرورة تفعيل نظام الرقابة الداخلية بما يسمح قيام المراجع الخارجي بعمل مهمته بسهولة، لأن سلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية يسمح للمراجع الخارجي الاقتصاد في الوقت والجهد من خلال تقليص حجم اختباراته على مدى صحة القوائم المالية.
5.العمل على زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي التي تكون حافز ومؤشر قوي لتشجيع المستثمرين لضخ استثماراتهم في مصر.
6.توجيه الاستثمارالأجنبي المباشر إلي القطاعات كثيفة العمل لكي تساهم في حل مشكلة البطالة في مصر ،مثل قطاع الطاقة المتجددة والبديلة ومحطات الرياح والكتلة الحيوية ، والتي تعتبر من القطاعات الواعدة في الاقتصاد المصري التي توفر فرص عمل.
7.العمل علي استقرار سعر الصرف لزيادة ثقة المستثمرين الأجانب.
8.تحديث قوانين تشجع الاستثمار بما يتلائم مع التطورات الراهنة في البيئة الاستثمارية الدولية.
9.الاهتمام بتحقيق الاستقرار السياسي واستقرار الأوضاع الأمنية وذلك لأن استقرارها هو الخطوة الأولى لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر.
10.الاهتمام بإزالة معوقات الاستثمارالأجنبي المباشر وخاصة التشريعية عن طريق تبسيط الإجراءات واستقرار التشريعات وتسريع إجراءات التقاضي لزيادة ثقة المستثمرين وضمان حماية حقوقهم من الانتهازية.
11.العمل على التحول من مشاريع مصدرة للمواد الخام إلى مشاريع منتجة للسلع في مصر وذلك عن طريق تحسين المناخ الاستثماري وإنشاء مناطق صناعية معفية من الضرائب والسماح بتدفق رؤوس الأموال عبر الحدود ،وبالتالي زيادة الاستثمارات في القطاع الصناعي.
12.تفعيل دور الإطار التشريعي الحاكم للاستثمار في مصر مما يساعد على تحقيق الأمن لدى المستثمرين الخارجيين والعمل على تحقيق العدالة إذا حدث أي نوع من أنواع المنازعات.
13.ضرورة الترويج للاستثمار في مصر عن طريق إنشاء مراكز تسويق استثماري في الخارج لتعريف الأجانب على المناخ الاستثماري داخل الدولة والقوانين وذلك لتحسين البيئة الاستثمارية وجذب عدد أكبر من المستثمرين.
14.لابد أن تهتم الحكومة المصرية بالاستثمار في التعليم العالي ووضع منظومة تعليمية تتواكب مع متطلبات العصر مما يرفع من كفاءة رأس المال البشري, وينمي قدرته علي التعامل مع التكنولوجيا الحديثة مما يعمل علي زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يتطلب عمال مؤهلين, وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
15.للعمل علي جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ, لابد من الحفاظ علي استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية, وإجراء الإصلاحات الاقتصادية واتباع سياسة الانفتاح وإعطاء الحوافز والإمتيازات للمستثمرين الأجانب.
16.لابد أن تهتم مصر بالتسويق للفرص الاستثمارية للقطاعات الأخري الهامة والمهمشة من قبل المستثمرين خصوصًا أن لها تأثير كبيرعلي تحسين الحياة المعيشية،لابد من العمل على الاستفادة من حجم السوق الخاص بمصر, وكذلك الإستفادة من توافر العمالة الرخيصة بمصر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الخاتمة

إن استراتيجيات أداء المراجعة الخارجية تمثل أداة بالغة الأهمية في تهيئة بيئة استثمارية جاذبة في قطاع صناعة السيارات بمصر، من خلال تسليط الضوء على الثغرات والقصور في التشريعات القائمة، وتقديم توصيات لتحسين الأداء الحكومي، وتبسيط الإجراءات، فإن هذه الاستراتيجيات تساهم بشكل مباشر في زيادة الثقة لدى المستثمرين، وتشجيعهم على ضخ استثمارات جديدة في هذا القطاع الحيوي،إن نجاح مصر في جذب استثمارات ضخمة في صناعة السيارات يتطلب استمراريتها في تطبيق هذه الاستراتيجيات، والعمل على تحسين التشريعات بشكل مستمر، وتوفير الحوافز اللازمة للمستثمرين، وبناء شراكات قوية بين القطاع العام والخاص،ومن الجدير بالذكر أن استراتيجيات المراجعة الخارجية لا تقتصر على قطاع صناعة السيارات فحسب، بل يمكن تطبيقها على مختلف القطاعات الاقتصادية في مصر، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وزيادة النمو الاقتصادي.

المراجع باللغة العربية

1. العمري حمد محمد، سويدان ميشيل سعيد،" الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الأردنية ،دراسة ميدانية ،مجلة كلية التجارة والبحوث ، جامعة الإسكندرية ،العدد 02،المجلة رقم 44،سبتمبر 2007.

2. جودة عبد الخالق," الصناعة والتصنيع فى مصر الواقع والمستقبل حتى 2020" , المكتبة الأكاديمية ،القاهرة ،2005.

3. خليل محمد عبد المطيف، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد الثانى ،2003.

4. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، الدارالجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية،مصر ،2000.

5.وزارة التخطيط المصرية ،2024.

6.جهاز التعبئة العامة والإحصاء 2024.

7.مجلس الوزراء المصرى ،مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرصد السياسات العامة "تحفيز صناعة السيارات في مصر" ممارسات دولية رائدة،السنة 2 ، العدد2023،5.

المراجع باللغة الإنجليزية

1- Costa, J. A. (2006) " La relevancia del valor de los datos contables en el mercado de valores español" Tesis Doctoral leída en la Universidad Politécnica de Cataluña

2- Ortiz F, M. (2006) "La información financiera y la toma decisiones en el Mercado de valores colombiano".Revista Iberoamericana de contabilidad.

4- Coupé, T. (2013). Peer review versus citations–An analysis of best paper prizes. Research Policy, 42(1), 295-301.

5- McCarty, L. S., Borgert, C. J., & Mihaich, E. M. (2012). Information quality in regulatory decision making: Peer review versus good laboratory practice. Environmental health perspectives, 120(7), 927-934.

6- Socol, A. (2010). Significant doubt about the going concern assumption in audit. Annales Universitatis Apulensis: Series Oeconomica, 12(1), 291.